



تأثير شكل ومحتوى تقرير المراجعة على المقدرة
التقييمية للمعلومات المحاسبية
دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المسجلة
في سوق المال السعودي (تداول)

د/ نعمه حرب مشابط

استاذ المحاسبة والمراجعة المساعد

كلية التجارة - جامعة دمنهور

ملخص البحث

استهدف البحث دراسة واختبار المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية Value relevance واختبار أثر تعديل شكل ومحتوى تقرير المراجعة بعد تطبيق معايير المراجعة الدولية ISAs على هذه المقدرة.

ولتحقيق هذا الهدف تم إجراء دراسة تطبيقية على 114 شركة من الشركات المساهمة غير المالية المسجلة بسوق المال السعودي (تداول) عن الفترة من 2014 حتى 2019 بإجمالي مشاهدات 684 مشاهدة، وذلك لاختبار المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية في الشركات المساهمة السعودية، وتم استخدام نموذج (Ohlson) لقياس المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية. ويقوم هذا النموذج على قياس المقدرة التقييمية من خلال اختبار العلاقة بين القيمة السوقية للسهم وكل من القيمة الدفترية للسهم وربحية السهم. وأوضحت نتائج البحث أن هناك علاقة طردية معنوية بين القيمة السوقية للسهم وكل من القيمة الدفترية للسهم وربحية السهم في الشركات السعودية. أي أن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية للشركات المساهمة المسجلة بسوق المال السعودي لديها مقدرة تقييمية. ثم تم اختبار العلاقة بين المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية وشكل ومحتوى تقرير المراجعة بعد تعديله بعد تبني معايير المراجعة الدولية في المملكة العربية السعودية منذ عام 2017. وذلك من خلال إدخال تقرير المراجعة كمتغير معدل Moderating variable في نموذج (Ohlson) مع ضبط هذه العلاقة بواسطة مجموعة من متغيرات الرقابة وهي؛ حجم وعُمر الشركة المساهمة،

E. mail: neama_meshapet@yahoo.com

ودرجة الرفع المالي لها، وحجم مكتب المراجعة، ومدى تغير مراقب الحسابات. وأوضحت نتائج البحث أن تغير شكل ومحتوى تقرير المراجعة يؤثر على المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية من خلال ربحية السهم وليس من خلال القيمة الدفترية للسهم.

وتم القيام بتحليل إضافي من خلال إدخال التدفق النقدي التشغيلي للسهم كمتغير ثالث في نموذج (Ohlson) وأوضحت نتائج البحث أن العلاقة ليست معنوية بين القيمة السوقية للسهم والتدفق النقدي التشغيلي للسهم في الشركات السعودية.

كما تم إعادة اختبار العلاقة بين المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية وشكل ومحتوى تقرير المراجعة مع إضافة خسارة الشركة المساهمة وطول فترة ارتباط مراقب الحسابات كمتغيرات رقابة إضافية. وأوضحت نتائج البحث أن القوة التفسيرية للنموذج في ظل التحليل الإضافي ازدادت عن التحليل الأساسي، وقد يرجع ذلك إلى زيادة المتغيرات.

وبناءً على النتائج التي تم التوصل إليها توصي الباحثة بزيادة الاهتمام بموضوع المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية، لما له أثر إيجابي على منفعة وجود المعلومات المحاسبية والتي تنعكس إيجاباً على القرارات الاقتصادية لأصحاب المصلحة في سوق المال السعودي. كما توصي بزيادة الوعي والإدراك لدى أطراف عملية المراجعة نحو تطبيق معايير المراجعة الدولية لما لها أثر إيجابي على جودة المراجعة.

الكلمات المفتاحية: المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية، القيمة السوقية للسهم، ربحية السهم، القيمة الدفترية للسهم، التدفق النقدي التشغيلي للسهم، تقرير المراجعة، معايير المراجعة الدولية.

The effect of the form and content of the audit report on the value relevance of accounting information An Empirical study on listed companies in the Saudi stock market (Tadawul)

Abstract

The research aimed to study and test the value relevance of accounting information, and to test the effect of the form and content of the audit report after adapting international auditing standards on the value relevance of accounting information.

To achieve this goal, an applied study was conducted on 114 non-financial companies registered in the Saudi stock market (Tadawul) for the period from 2014 to 2019, with a total of 684 observations, to test the value relevance of accounting information in Saudi companies.

The (Ohlson) model was used to measure the value relevance of accounting information. This model is based on measuring the value relevance by testing the relationship between the market value of the share and each of the book value of the share and the earnings per share. The results indicated that there is a direct significant relationship between the market value of the share and each of the book value of the share and the earnings per share in the Saudi companies. That means, the accounting information in the financial statements of the companies registered in the Saudi capital market has a value relevance.

Then, the relationship between the value relevance of accounting information and the form and content of the audit report was tested after it was changed after adopting international auditing standards in the Kingdom of Saudi Arabia since 2017. This was done by entering the audit report as a moderating variable in the (Ohlson) model, while adjusting this relationship by a group of control variables are the size, age and financial leverage of the companies, and the size of audit firm, and the auditor's change. The results showed that changing the form and content of the audit report affects the value relevance of the accounting information through the earnings per share, but don't through the book value of the share.

An additional analysis was done by introducing operating cash flow per share as the third variable in Ohlson's model. The results indicated that the relationship between the market value of the share and the operating cash flow per share in Saudi companies is not significant.

The relationship between the value relevance of the accounting information and the form and content of the audit report was re-examined with additional control variables are the loss of companies and the audit tenure. The results showed that the explanatory power of the model under the additional analysis increased from the primary analysis, and this may be due to the increase in the variables.

Based on the results, the researcher recommends increasing interest in the issue of the value relevance of accounting information, because it has a positive impact on the usefulness and quality of accounting information. she also recommends raising awareness and understanding towards the adoption of international auditing standards, which have a positive impact on the audit quality.

Keywords: Value relevance of accounting information, Market value per share, Earnings per share, Book value per share, Operating cash flow per share, Audit report, International auditing standards.

1- المقدمة

تلعب المعلومات المحاسبية دورا هاما في تقييم الوحدات الاقتصادية بتعدد أشكالها من خلال أصحاب المصلحة وعلى رأسهم المستثمرين والدائنين والمديرين والحكومة، حيث تقدم هذه المعلومات إشارات هامة لأصحاب المصلحة تساعد في اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة (Acaranupong, 2021).

وتقوم الشركات بتقديم معلومات بشكل دوري تعكس صورة عادلة وحقيقية عن المركز المالي لتقييم الموارد الاقتصادية، وعن أدائها المالي والتغيرات في حقوق ملكيتها بالإضافة إلى تدفقاتها النقدية. وبإعداد هذه المعلومات فإن الشركة تضمن التوصيل الجيد والشامل لما تحتويه التقارير المالية لجميع المستخدمين حتى يتم تخفيض عدم تماثل المعلومات بين إدارة الشركة وأصحاب المصلحة (Abdollahi et al., 2020). لذلك ينبغي أن تكون المعلومات المدرجة في التقارير المالية ذات غرض عام، كما ينبغي أن يتم إعدادها وعرضها لتلبي احتياجات أصحاب المصالح على اختلاف أنواعهم واحتياجاتهم (Acaranupong, 2021).

وعلى الرغم من تعدد أصحاب المصلحة المستفيدين من المعلومات المحاسبية إلا أن أهم هذه الفئات هم المستثمرين الذين يستخدمون هذه المعلومات في تقييم أسعار أسهم الشركة. لذلك فإن أهم أهداف التقارير المالية هو توفير معلومات للمستثمرين تمكنهم من تقييم قيمة الشركة ومن ثم يتمكنون من تقييم سعر السهم للشركة. وفي الحقيقة فإن إعداد القوائم المالية بشكل عام يتم لتوفير معلومات نافعة لاتخاذ القرارات. ولا تتحقق نفعية المعلومات إلا إذا توفر فيها مجموعة من الخصائص النوعية وأهمها الملاءمة وإمكانية الاعتماد عليها (El-Diftar and Elkalla, 2019).

وعلى مستوى سوق رأس المال فإن إصدار مجموعة كاملة من القوائم المالية توصل المعلومات ذات الخصائص النوعية المشار إليها سابقا تُعد المصدر الرئيس لاتخاذ القرارات الاستراتيجية والتشغيلية (Grosu et al., 2020). وذلك لأن المستثمر عندما يتخذ قرار الاستثمار بشأن الأسهم فإنه يقوم بتحليل العوامل التي يمكن أن تؤثر على سعر السهم ويتم الحصول على المعلومات بشأن هذه العوامل من القوائم المالية (Rahman and Liu, 2021). لذلك يبحث

المستثمر الرشيد دائما في السوق الكفاء عن المعلومات المحاسبية التي تقدم له مؤشرات تساعده في تعظيم العائد وتدنية المخاطر .

ويعتمد المستثمر على المعلومات المحاسبية لأن هذه المعلومات يتم إعدادها تبعا لمعايير المحاسبة، وهذا يبعث في المستثمر اطمئنان أن هذه المعلومات ملائمة وقابلة للمقارنة وقابلة للتحقق (Chen et al., 2020) ، وذلك لأن ملاءمة المعلومات المحاسبية ازدادت بعد تطبيق معايير المحاسبة (Outa et al., 2017) وهذه المعلومات الملائمة يتم استخدامها في اتخاذ القرارات للشركات المسجلة بسوق المال (Sherlita, 2019) حيث يتم استخدامها في تقييم السعر السوقي للسهم. وبالتالي يمكن القول إن ملاءمة المعلومات المحاسبية يمكن الإشارة إليها بقدرة هذه المعلومات في تقييم سعر السهم ومن ثم تحديد قيمة الشركة. وهذا ما يطلق عليه المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية. لذلك تعد المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية من القضايا الهامة التي تهم المستثمرين وأصحاب المصلحة الآخرين الذين يبحثون عن الاستثمار (Abdollahi et al., 2020).

ويعد تعارض المصالح بين المستثمرين وإدارة الشركة من أهم المخاطر التي قد يتعرض لها المستثمرون، والتي قد ينتج عنها عدم تطابق المعلومات المحاسبية في القوائم المالية مع الأحداث الاقتصادية التي حدثت في الشركة، وبالتالي احتواء المعلومات المحاسبية على تحريفات جوهرية. والوسيلة التي قد تخفف هذه المخاطر هي مراجعة المعلومات المحاسبية التي في القوائم المالية من خلال شخص مهني محايد مستقل وهو مراقب الحسابات. وتكتمل عملية المراجعة بإعداد تقرير المراجعة والذي يدعم بشكل موضوعي قرارات المستثمرين الفعلية الحالية والمحتملة (Robu and Robu, 2015).

لذلك تتأثر قرارات المستثمرين بالرأي الموضوعي المحايد لمراقب الحسابات المستقل الذي يؤكد ويصدق على عدالة عرض القوائم المالية للمركز المالي والأداء المالي للشركة (Grosu et al., 2020). حيث يقوم مراقب الحسابات بتقييم تأكيدات الإدارة Management Assertations وتقديم توكيد لأصحاب المصلحة عن مدى تمشي هذه التأكيدات مع المعايير المحددة.

ووسيلة الاتصال بين مراقب الحسابات وأصحاب المصلحة هي تقرير المراجعة الذي يُظهر في بضع صفحات نتائج عملية المراجعة. وتقرير المراجعة بما يحتويه من رأي يقدم دليل للمستثمرين حول دقة وعدالة عرض المعلومات المحاسبية في القوائم المالية (Lawson et al., 2017).

ولقد اهتم مجلس المعايير الدولية للمراجعة والتوكيد IAASB بتقرير المراجعة من حيث تطويره وإدخال عليه مجموعة من التعديلات التي تهدف إلى تحسين نفعية تقرير المراجعة. ومن أهم التعديلات التي أدت إلى تغيير شكل ومحتوى التقرير هي التعديلات التي فُعلت في عام 2006. وفي ظل هذه التعديلات ازدادت قيمة تقرير المراجعة في المساعدة على اتخاذ القرارات عن ذي قبل.

وبالرغم من أن هذه التعديلات حسنت من قيمة تقرير المراجعة في اتخاذ القرارات إلا أن تقرير المراجعة في هذا الوقت لم يستطع تضييق فجوة التوقعات بالشكل المرغوب (Goicoechea et al., 2021) لذلك تم السعي لإجراء تعديلات أخرى على تقرير المراجعة بهدف تضييق فجوة التوقعات.

ولقد أقر مجلس المعايير الدولية للمراجعة والتوكيد IAASB عام 2015 تعديلات في تقرير المراجعة من خلال إصدار تعديلات على معيار المراجعة رقم 700 (ISA 700) بالإضافة إلى إصدار معيار جديد برقم 701 (ISA 701) بشأن الأمور الرئيسية في المراجعة. وكان السبب الأساسي لظهور هذه التعديلات هو النقاش حول دور تقرير المراجعة عقب الأزمة المالية عام 2008، وما إذا كان شكل ومحتوى تقرير المراجعة في هذا الوقت ملائم لأصحاب المصلحة من حيث المساعدة في اتخاذ القرارات. لذلك كان الهدف الأساسي من إجراء التعديلات الأخيرة على تقرير المراجعة هو تحسين قيمة ونفعية تقرير المراجعة لمساعدة مستخدمي القوائم المالية على اتخاذ القرارات (Li et al., 2018).

وتسعى المملكة العربية السعودية منذ عام 2012 لتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة الدولية، وأقامت في هذا التاريخ خطة للتحويل إلى المعايير الدولية. وتقوم هذه الخطة على تهيئة سوق المال ومكاتب المراجعة لتطبيق المعايير الدولية.

وفي عام 2017 تم إلزام الشركات المسجلة في سوق المال السعودي (تداول) بتطبيق معايير التقرير المالي الدولي IFRS. وإلزام الشركات المساهمة غير المسجلة في سوق المال السعودي

بتطبيق معايير التقرير المالي الدولي عام 2018. كما ألزمت الهيئة السعودية للمحاسبين والمراجعين مكاتب المراجعة التي تعمل في البيئة السعودية بتطبيق معايير المراجعة الدولية عند إجراء مراجعة القوائم المالية عن السنة المنتهية في 2017/12/31.¹ (SOCPA, 2017)

2- مشكلة البحث

تحدد نفعية المعلومات المحاسبية كمخرجات لنظام معلومات المحاسبة المالية من خلال مدى ملاءمتها لاتخاذ القرار ومن ثم قدرتها على تقييم أسهم الشركة. ولكن تكمن المشكلة في انخفاض ملاءمة المعلومات المحاسبية كأساس لاتخاذ قرارات الاستثمار (Sherlita, 2019). ويرجع ذلك إلى زيادة كم ونوع المعلومات غير المحاسبية التي قد يستخدمها المستثمرون عند اتخاذ القرارات، وبالتالي تم استبدال المعلومات المحاسبية بالمعلومات غير المحاسبية.

كما أن انخفاض قدرة المعلومات المحاسبية على تقييم الشركة قد يرجع إلى عدم صدق المعلومات المحاسبية التي تعكس الوضع المالي للشركة. وهنا يظهر دور المراجعة لإضفاء الثقة والمصادقية على المعلومات المحاسبية، وبالتالي زيادة نفعيتها في اتخاذ القرارات من خلال تحسين قدرتها التقييمية.

ويعد تقرير المراجعة انعكاس لعملية المراجعة وما يتم فيها، وما تم التوصل إليه من نتائج تعكس صدق وعدالة القوائم المالية. ولقد طرأ على تقرير المراجعة عدة تعديلات وتحسينات كان الهدف منها تلبية احتياجات أصحاب المصلحة عامة واحتياجات المستثمرين خاصة فيما يتعلق باتخاذ القرارات. لذلك يمكن بلورة مشكلة البحث في التساؤل التالي:

هل يؤثر شكل ومحتوى تقرير المراجعة بعد تبني معايير المراجعة الدولية على المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية في الشركات المساهمة المقيدة بسوق المال السعودي (تداول)؟

3- أهمية ودوافع البحث

تتبع أهمية البحث من تناوله قضية المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية ونفعية هذه المعلومات واستخدامها كمدخلات لاتخاذ القرارات المختلفة. وتتبع أهمية البحوث عموماً التي تهتم بموضوع المعلومات المحاسبية بأنها تُظهر أن القوائم المالية التي تُعدّها إدارة الشركات توفر معلومات

¹ www.socpa.org

محاسبية تمكن المستثمرين ومنتخذي القرارات الآخرين من اتخاذ قرارات رشيدة، وتزداد هذه الأهمية في الاقتصادات الناشئة التي تتميز بندرة رأس المال والدرجة العالية من مخاطر الاستثمار. (El-Diftar and Elkalla, 2019)

كما تتبع أهمية البحث من علاقة المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية بالمراجعة الخارجية، ونواتجها النهائية الصادرة في تقرير المراجعة ومدى تأثر هذه المقدرة التقييمية بالتغير الحادث في شكل ومحتوى تقرير المراجعة. لذلك يمكن تقسيم أهمية البحث إلى أهمية أكاديمية وأهمية تطبيقية.

فالأهمية الأكاديمية تتبع من محاولة البحث لسد الفجوة البحثية بسبب قلة البحوث العربية التي تتناول قضية المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية وعلاقتها بالمراجعة وخاصة تقرير المراجعة.

أما **الأهمية التطبيقية** تتبع من أن نتائج البحوث التي تتناول موضوع المعلومات المحاسبية تكون مهمة لكل من المستثمرين والمحاسبين والمنظمين والأطراف المعنية الأخرى الذين يستخدمون المعلومات المحاسبية لأغراض اتخاذ القرارات (Badu and Appiah, 2018). وذلك لأن المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية تساهم في نمو الأسواق الناشئة من خلال اتخاذ قرارات رشيدة تنعكس على تنمية رأس المال وزيادة فاعلية أسواق المال. كما أن نتائج البحوث التي تتناول موضوعات المراجعة تكون هامة ومفيدة لمكاتب المراجعة، خاصة المكاتب التي تسعى للاندماج وتكوين مكاتب أكبر (Abdollahi et al., 2020).

وتتعدد الدوافع لإجراء هذا البحث، ولكن أهمها بحث العلاقة بين المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية والتعديلات الحادثة في شكل ومحتوى تقرير المراجعة، ومن ثم معرفة نوع وطبيعة هذه العلاقة في المملكة العربية السعودية كسوق ناشئ يحتاج لنتائج مثل هذه البحوث.

كما تعد ندرة البحوث العربية - في حدود علم الباحثة- التي تناولت العلاقة بين المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية وتقرير المراجعة الجديد وفقا لمعايير المراجعة الدولية لسنة 2015 أحد دوافع البحث، بالرغم من أهمية هذه العلاقة. مما يساعد على إضافة مرجع للمكتبة العربية في هذا المجال.

4- هدف البحث

يستهدف البحث دراسة واختبار أثر شكل ومحتوى تقرير المراجعة بعد تبني معايير المراجعة الدولية على المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية. ومن ثم تأثير تقرير المراجعة على قرارات المستثمرين بشأن بيع وشراء الأسهم. وذلك على عينة من الشركات المساهمة المقيدة بسوق المال السعودي (تداول) خلال الفترة من عام 2014 حتى عام 2019.

5- حدود البحث

يقتصر البحث على دراسة واختبار العلاقة بين المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية مقاسة بالعلاقة بين سعر السهم السوقي والقيمة الدفترية للسهم وربحيته، وبين تقرير المراجعة بعد تعديل شكله ومحتواه. بالإضافة إلى تأثير بعض الخصائص التشغيلية للشركات على هذه العلاقة مثل حجم وعمر الشركة والرفع المالي للشركة ومدى وجود خسائر. بالإضافة إلى بعض الخصائص النوعية لمكتب المراجعة مثل حجم مكتب المراجعة، ومدى تغير مراقب الحسابات، وطول فترة ارتباط مراقب الحسابات. وذلك على عينة من الشركات المسجلة في سوق المال السعودي.

وبذلك يخرج عن نطاق هذا البحث قياس المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية من خلال نموذج عوائد الأسهم. كما يخرج عن نطاقه دراسة تأثير المتغيرات الأخرى المؤثرة على المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية، والتي تكون خارج سيطرة الشركات مثل العوامل الخارجية على مستوى الدولة، وكذلك الخصائص التشغيلية للشركة والخصائص النوعية الأخرى لمكتب المراجعة.

كما يخرج عن نطاق البحث المؤسسات المالية مثل البنوك وشركات التأمين. لما لها من طبيعة خاصة عند إعداد القوائم المالية.

وأخيراً فإن القدرة على تعميم نتائج البحث ستكون مشروطة بضوابط اختيار مجتمع وعينة الدراسة، وفي ضوء حدوده. بالإضافة إلى افتراض كفاءة السوق وجودة النمط السلوكي لمتخذي القرارات.

6- خطة البحث

لتحقيق هدف البحث وفي ضوء مشكلة البحث وأهميته ودوافعه وحدوده فإن البحث سوف يستكمل على النحو التالي:

1-6 تحليل المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية من منظور مهني واشتقاق الفرض الأول للبحث

تعد المعلومات المحاسبية المدخل الأساسي لاتخاذ القرارات. لذلك تقوم الشركات بشكل دوري بتوفير المعلومات المحاسبية في شكل تقارير مالية لتساعد أصحاب المصلحة في اتخاذ القرارات. لذلك أوضح (Bilal and Abdenacer, 2016) أن الغرض الأساسي من إعداد القوائم المالية هو الوفاء باحتياجات المستخدمين من المعلومات التي تساعدهم على اتخاذ القرارات الرشيدة. لذلك تقوم إدارة الشركات بإعداد وتقديم القوائم المالية عن الوضع المالي للشركة والأداء المالي والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية.

وتتوفر هذه المعلومات يمكن لأصحاب المصلحة اتخاذ قرارات سليمة رشيدة في الوقت المناسب (Rahman and Lui, 2021). كما تقوم إدارة الشركات بتوفير المعلومات في القوائم المالية بشكل دوري لتخفيض عدم تماثل المعلومات Information asymmetry بين إدارة الشركة والمساهمين (Outa et al., 2017).

لذلك يمكن القول إن توفير المعلومات ليست غاية في حد ذاتها، لأن الغاية هي توفير معلومات نافعة ومفيدة في اتخاذ القرارات، بحيث تساعد أصحاب المصلحة عامة والمستثمرين خاصة على الاختيار بين الاستخدامات البديلة للموارد النادرة. لذلك ينبغي أن تكون المعلومات المحاسبية مفيدة من خلال إحداث فرق في قرارات الاستثمار (Badu and Appiah, 2018). ومنفعة المعلومات المحاسبية يعبر عنها بالمقدرة التقييمية للمعلومات Value relevance والتي تقيس فائدة العناصر المحاسبية التي يتم التقرير عنها في القوائم المالية من منظور تقييم الشركة، وذلك من خلال تقييم

أسعار الأوراق المالية بشكل سليم. كما أنها تقيس قدرة القوائم المالية على توفير معلومات تعكس قيمة الشركة (Bilal and Abdenacer, 2016).

وتعد المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية من الموضوعات الهامة في بحوث أسواق رأس المال لأنها تختبر دور القوائم المالية في توفير معلومات مفيدة وذات جودة تمكن المستثمرين وغيرهم من أصحاب المصلحة من اتخاذ قرارات رشيدة، خاصة في الدول التي تتسم بارتفاع مخاطر أسواقها المالية، وتحتاج لأدوات جذب المستثمرين (Outa et al., 2017).

وتعد المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية الأساس في إعداد القوائم المالية حيث أوضح Sherlita (2019) أن الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية تبعا لمعايير التقرير المالي الدولي IFRS أشار إلى أن الغرض الأساسي من التقارير المالية هو توفير معلومات مفيدة في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية.

ولكي تكون المعلومات المحاسبية مفيدة فينبغي أن تتسم ببعض الخصائص، والتي يُطلق عليها خصائص جودة المعلومات. وأهمها خاصيتي الملاءمة وإمكانية الاعتماد على المعلومات.

وملاءمة المعلومات المحاسبية للقرارات تمثل العنصر الرئيس لجودة المعلومات المحاسبية حيث تقيس قوة الارتباط بين المعلومات المحاسبية وأسعار الأسهم وهو ما يطلق عليها في هذا البحث المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية. حيث يتم الإشارة إليها عند استخدام هذه المعلومات كمدخلات لاتخاذ القرارات، أي بدونها يصعب اتخاذ القرارات (Sherlita, 2019). وأكدت على ذلك دراسة Acaranupong (2021) حيث أوضحت أن المعلومات المحاسبية تكون مفيدة عندما تكون ملائمة لاتخاذ القرارات ويمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الاقتصادية. وبالتالي تقل نفعية المعلومات عندما تكون غير ملائمة لاتخاذ القرارات، خاصة في أسواق المال التي تقل فيها حماية المستثمرين².

وإذا تحققت خصائص جودة المعلومات فإن المستثمر يكون لديه حالة من الاطمئنان أن هذه المعلومات ملائمة لاتخاذ القرارات، لأن هذه المعلومات موثوق فيها ودقيقة (Chen et al., 2020). وبالتالي يمكن الاعتماد عليها عند اتخاذ القرارات الاقتصادية. ومن ثم فإن هذه المعلومات

² يوجد في معظم دول العالم قوانين تحمي المستثمرين في اسواق المال الضعيفة.

تحقق التوافق بين قياس وعرض الوضع الحقيقي للشركة والوضع المالي والأنشطة الاقتصادية لها (Sherlita, 2019). ومن هنا تظهر أهمية المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية، لذلك سيتم تناولها من حيث مفهومها وأهميتها وطرق قياسها والعوامل المؤثرة فيها والعوامل التي تتأثر بها، وذلك كما يلي:

6-1-1 مفهوم المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية وأهميتها

يوجد العديد من الدراسات التي تناولت مفهوم المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية. حيث أوضح (Ahmadi and Boari, 2018) أن المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية يعد مفهوم محاسبي والذي يعني أن المعلومات الناتجة من النظام المحاسبي تؤثر بشكل هادف في عملية اتخاذ القرارات من خلال مستخدمي المعلومات. وأن هذا المفهوم يدور حول محتوى المعلومات المحاسبية ووقيتها حيث إن ملاءمة ووقيتية المعلومات تؤثر بشكل كبير في القرارات الاقتصادية. أي أن المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية تتبع من قدرتها على إحداث تغيير في قرارات المستخدمين.

كما أوضحت دراسة (Balagobei, 2018) أن المعلومات المحاسبية يكون لها قدرة تقييمية إذا استطاعت تحديد وتلخيص قيمة الشركة ومن ثم ينعكس على سعر سهم الشركة. وأكدت على ذلك دراسة (Roca, 2021) حيث أوضحت أن المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية تتحقق عندما يكون لديها ارتباط متوقع مع القيمة السوقية للأسهم.

ومما سبق يمكن القول إن المعلومات المحاسبية تكون لديها مقدرة تقييمية إذا كانت قادرة على إحداث تغيير في قرارات المستثمرين والدائنين وغيرهم من أصحاب المصالح. وأن يكون سعر السهم انعكاس للمعلومات المحاسبية (Boba and Appiah, 2018). لذلك معظم البحوث التي تقوم بدراسة المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية تقوم باختبار العلاقة بين المعلومات المحاسبية والقيم السوقية للأسهم.

لذلك أوضحت دراسة (Ferguson et al., 2020) أنه يمكن تعريف المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية على أنها قدرة المعلومات المحاسبية على تلخيص أداء الشركة وانعكاسه على سعر السهم السوقية، ومن ثم تصبح المعلومات المحاسبية أهم مدخلات اتخاذ قرارات المستثمرين.

وتتفق دراسة (Abdollahi et al., 2020) مع هذا الطرح حيث أوضحت أن المعلومات المحاسبية تكون لديها قدرة تقييمية عندما يكون لسوق المال رد فعل عندما يتم إصدار القوائم المالية، أي أن المستثمرين يستخدمون المعلومات المحاسبية فعليا عند اتخاذ القرارات وبالتالي يتحدد سعر السهم من خلال هذه القرارات. كما أضاف أنه يتم النظر للمعلومات المحاسبية على أن لديها قدرة تقييمية إذا كانت لها قيمة تنبؤية بحيث يتم استخدام هذه المعلومات كوسيلة للتنبؤ بالأرباح وأسعار الأسهم.

أي أن المعلومات المحاسبية لها القدرة على التأثير على أسعار الأسهم. بحيث تساعد المستثمر في معرفة الأرباح والخسائر في الوقت المناسب (Purswani and Anuradha, 2017). كما أنها تعكس قيمة الشركة بشكل عادل، ومن ثم إذا اعتقد المستثمر أن المعلومات المحاسبية لا تعكس قيمة الشركة فإنه سوف يبحث عن مصادر أخرى للمعلومات.

وبذلك فإن المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية تنبع من قدرتها في تحديد أو إظهار قيمة الشركة بشكل يُمكن مستخدمي المعلومات المحاسبية من اتخاذ القرارات بشكل سليم. لذلك معظم الدراسات التي تتناول المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية ارتبطت مع نظرية القيمة. والتي تشير إلى قيمة حقوق الملكية للشركة والتي تتمثل في القيمة الحالية لجميع التوزيعات المستقبلية أو التدفق النقدي الحر للملكية (Acaranupong, 2021).

وكانت تقتصر المقاييس المستخدمة في قياس قيمة الشركة على ربحية السهم، كما كانت تستخدم كمؤشر للمقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية وذلك بسبب ارتباطها الوثيق بسعر السهم السوقي. ثم تم استخدام القيمة الدفترية للسهم كمقياس لقيمة الشركة. ثم لاحقا تم الربط بين التدفقات النقدية المستقبلية وقيمة الشركة. (Shamki and Abdul Rahman, 2013).

وتأسيسا على ما سبق يتضح أن المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية تتحدد عندما يكون لديها القدرة على إظهار وتوضيح قيمة الشركة. وبالتالي ثقة مستخدمي المعلومات المحاسبية في هذه المعلومات واستخدامها كمدخلات عند اتخاذ القرارات والتي تنعكس بدورها على قيمة سهم الشركة.

ومن هنا تنبع أهمية المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية، حيث تنبع من قيمتها ومنفعتها في اتخاذ القرارات (Badu and Appioh, 2018). كما تنبع أهميتها من أهمية المعلومات ذاتها كأداء لتشكيل مستقبل المحاسبة، حيث كلما كانت المحاسبة تقدم معلومات محاسبية ملائمة ويمكن

الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات كلما زاد تأثيرها على الأسواق المالية (Abdollahi et al., 2020).

6-1-2 قياس المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية، واشتقاق الفرض الأول

اتضح سابقا أن المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية تشير إلى استخدام المعلومات المحاسبية كمدخلات أساسية في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية عامة وقرارات الاستثمار خاصة. وأهم هذه القرارات هي قرارات الشراء أو البيع للأسهم. فلقد أوضحت دراسة Shamki and Abdul Rahman, (2013) أنه يتم استخدام سعر السهم لقياس المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية ومدى ارتباط هذا السعر بالأرقام المحاسبية. أي أن إذا تغير سعر السهم بناءً على تغيرات في القيم الموجودة في القوائم المالية فهذا يعد مؤشرا أو دليلا على استخدام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات، وبالتالي تتأثر أسعار الأسهم بالقيم المحاسبية الأساسية في القوائم المالية. ومن أهم هذه القيم هي؛ القيمة الدفترية للسهم، وربحية السهم، والتدفقات النقدية التشغيلية للسهم. وتستخدم هذه المعلومات في تسعير السهم أو اتخاذ قرار التداول على السهم (Sherlita, 2019).

وبذلك لقياس المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية يتم استخدام بعض المؤشرات المحاسبية في القوائم المالية وعلاقتها بسعر السهم السوقي. وكانت البداية من خلال استخدام ربحية السهم فقط ثم تطور الأمر وأصبح يتم استخدام القيمة الدفترية للسهم. وهي المتغيرات المستخدمة حاليا في نموذج Ohlson لقياس المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية (Ohlson, 1992).

وفي هذا النموذج يتم اختبار العلاقة بين سعر السهم وربحية السهم والقيمة الدفترية للسهم، ومن ثم تحديد مدى انعكاس المعلومات المحاسبية على سعر السهم.

ويعد نموذج Ohlson (1995) من أهم وأشهر النماذج المستخدمة لقياس المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية في البحوث المحاسبية³ ومنها (El-Diftar and Elkalla (2019)

³ من الجدير بالذكر انه يوجد عدة نماذج أخرى لقياس المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية، ولكن أشهرها في البحوث المحاسبية هو نموذج Ohlson. ومن النماذج الأخرى نموذج (Feltham and Ohlson, 1995) وهو نفس نموذج Ohlson ولكنه يختبر العلاقة بين القيمة السوقية والمعلومات المحاسبية وفقا للأنشطة التشغيلية والمالية. وأيضا يوجد نموذج (Feltham and Ohlson, 1996) وفيه يتم اختبار العلاقة بين قيمة الشركة والمعلومات المحاسبية على أساس صافي القيمة الحالية.

Chen et al.,(2020); Roca (2021); Outa et al., (2017); Krismiaji and Surifah (2020); Badu and Appioh (2018); Rahman and Liu (2021); Acaranupong (2021); Abdollahi et al., (2020); Bilal and Abdenacer (2016)) وأكدت على ذلك دراسة (Almujamed and Alfraih (2020) حيث أوضحت أن معظم الدراسات التي تناولت موضوع المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية استخدمت هذا النموذج كنموذج معتمد لقياس المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية.

وتتفق هذه الدراسات على أن هذا النموذج هو الأنسب لقياس المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية من حيث تقييم قيمة الشركة وعلاقتها بأسعار الأسهم، وذلك لأن كل البيانات المطلوبة للقياس بهذا النموذج يتم الحصول عليها مباشرة من القوائم المالية. وبذلك يتم ربط سعر السهم الذي يعكس قيمة الشركة بالمعلومات المحاسبية المستخرجة من القوائم المالية، حيث يتم الحصول على ربحية السهم من قائمة الدخل بينما الحصول على القيمة الدفترية للسهم من قائمة المركز المالي (Roca, 2021). وبالتالي فإن هذه المعلومات تكون قادرة على عكس الواقع الاقتصادي للشركة.

ويظهر نموذج Ohlson في المعادلة التالية: $MV_{it} = \alpha + \beta_1 BV_{it} + \beta_2 EPS_{it} + \varepsilon_{it}$ حيث إن: MV تمثل القيمة السوقية للسهم، و BV القيمة الدفترية للسهم و EPS ربحية السهم. ويستند هذا النموذج على الارتباطات الإحصائية بين كل من سعر السهم كمتغير مستقل و ربحية السهم، والقيمة الدفترية للسهم كمتغيرات تابعة. وبالتالي إذا كان هناك علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين سعر السهم و ربحية السهم والقيمة الدفترية له فهذا يعني أن للمعلومات المحاسبية قدرة تقييمية.

ولقد قام كل من (Shamki and Abdul Rahman, 2013; Hayati et al., 2015) بإدخال بعض التعديلات على نموذج Ohlson، أهمها إضافة متغير التدفقات النقدية التشغيلية للسهم. حيث قاما بقياس المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية من خلال نموذج يحتوي على ربحية السهم والقيمة الدفترية للسهم والتدفقات النقدية التشغيلية للسهم كمتغيرات مستقلة. وكان الداعي في استخدام هذا المتغير هو أن نموذج Ohlson يحتوي على معلومات محاسبية مستخرجة من قائمتي المركز المالي والدخل فقط، لذلك تم إضافة هذا المتغير حتى يحتوي على معلومات مستخرجة من قائمة التدفقات النقدية.

وبالرغم من شيوع استخدام نموذج Ohlson إلا أن هناك بعض الدراسات منها (Fuad et al., 2017; Roca, 2021) استخدمت نموذج (Easton and Harris (1991) والذي يُطلق عليه نموذج عوائد الأسهم. والذي فيه يتم إيجاد العلاقة بين عوائد الأسهم والمؤشرات المالية. وتستند الدراسات التي استخدمت هذا النموذج في قياس المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية على أن النتائج التشغيلية ترتبط بشكل أفضل بعوائد الأسهم (Robu and Robu, 2015). وبالرغم من صحة هذا المبرر إلا أن معظم الدراسات والبحوث تعتمد على نموذج Ohlson في تقييم المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية.

ومما سبق يتضح أنه يمكن قياس المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية من خلال اختبار العلاقة بين نتيجة القرارات التي يتم اتخاذها بناءً على القوائم المالية متمثلة في سعر السهم أو العائد على السهم، والمعلومات التي يتم الاعتماد عليها فعلاً عند اتخاذ القرارات مثل ربحية السهم والقيمة الدفترية للسهم والتدفقات النقدية التشغيلية للسهم.

كما اتضح أن النموذج الشائع لقياس المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية هو النموذج الذي يربط بين سعر السهم كرد فعل للمعلومات المدرجة في القوائم المالية.

كما اتضح أن نموذج عوائد الأسهم ليس بنفس شيوع النموذج المعتمد على سعر السهم. لذلك ترى الباحثة أنه من المناسب لأغراض البحث أن يتم استخدام نموذج Ohlson (1995) لقياس المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية. حيث حاولت دراسة Purswani and Anuradha (2017) استخدام عدة متغيرات لقياس المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية من خلال اختبار العلاقة بين سعر السهم السوقي والعديد من المتغيرات المشتقة من القوائم المالية ومنها ربحية السهم، القيمة الدفترية للسهم، التوزيعات لكل سهم، السعر إلى القيمة الدفترية لكل سهم، التدفق التشغيلي للسهم، صافي القيمة (حقوق الملكية)، ومعدل دوران الأصول للسهم. واستنتجت الدراسة أن الربحية والقيمة الدفترية من أهم المتغيرات التي يوجد بينها وبين سعر السهم علاقة إيجابية معنوية. وهذا يدعم نموذج Ohlson المستخدم في الدراسة.

وتأسيسا على ما سبق يمكن اشتقاق فرض البحث الأول كالتالي:

ف1: تمتلك المعلومات المحاسبية في القوائم المالية للشركات المساهمة المقيدة بسوق المال السعودي مقدرة تقييمية معنوية.

6-1-3 العوامل المحددة للمقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية

يمكن تحديد العوامل المحددة والمؤثرة في المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية من خلال العوامل التي قد تؤثر على أسعار الأسهم وعوائد الأسهم (Robu and Robu, 2015). والتي قد تكون لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالقوائم المالية، فقد تكون هذه العوامل عوامل خارجية كنتاج لقوانين أو قواعد من الدولة، ولكنها تؤثر على الشركة ومن ثم تؤثر على القوائم المالية، من حيث الممارسات المحاسبية وكيفية وتوقيت تطبيق المعايير المحاسبية، ومدى الالتزام بآليات وقواعد حوكمة الشركات. ودور المراجعة الداخلية والخارجية في الشركات.

كما قد تؤثر هذه العوامل على عمليات الاستثمار مثل القوانين المنظمة لعمليات التداول في سوق المال وقوانين حماية المستثمر. وبالتالي قد تؤثر هذه العوامل على أسعار الأسهم وعوائد الأسهم. وبذلك يمكن القول إن إطار إعداد القوائم المالية في الشركات والذي يتمثل في معايير المحاسبة التي تطبقها الشركة تعد من العوامل المحددة للمقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية.

ومن الجدير بالذكر أن معظم دول العالم حاليا تسعى لتبني معايير التقرير المالي الدولي IFRS. ومن المعقول أن يؤثر هذا التبني على المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية. فقد استنتجت الدراسات (Fuad et al., (2017); Outa et al., (2017); Krismiaji and Surifah (2020) أن المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية تحسنت بعد تبني معايير التقرير المالي الدولي.

بينما توصلت دراسة (El-Diftar and Elkalla (2019) إلى أن هناك علاقة عكسية بين المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية وتبني معايير التقرير المالي الدولي، حيث انخفضت هذه المقدرة بعد تبني هذه معايير. أما دراسة (Roca (2021) فلقد توصلت إلى أن المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية لم تتأثر بتبني معايير التقرير المالي الدولي. وقد يرجع اختلاف نتائج الدراسات إلى اختلاف البيئة والعوامل المحيطة بكل دراسة.

ويعد التزام الشركة بقواعد وآليات حوكمة الشركات من العوامل الخارجية التي يمكن أن تؤثر على المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية. فقد توصلت دراستي (Balagobei (2018); Krismiaji and Surifah (2020)) إلى أن الشركات التي لديها درجة عالية من الالتزام بحوكمة الشركات لديها معلومات محاسبية ذات مقدرة تقييمية.

ودعمت دراسة (Almujaied and Alfraih (2020)) هذه النتيجة حيث توصلت إلى أن هناك علاقة إيجابية بين فاعلية حوكمة الشركات من حيث خصائص مجلس الإدارة المرتبطة بعددهم وعدم الأزواجية بين منصب الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة وبين المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية.

ومما سبق يتضح أن أهم العوامل الخارجية التي تؤثر على المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية هما؛ تبني الشركة لمعايير التقرير المالي الدولي، والالتزام بحوكمة الشركات.

وبالنسبة للعوامل الداخلية والتي قد تؤثر على المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية فيمكن بلورتها في العوامل التي تنعكس على القوائم المالية (Robu and Robu, 2015). ومن هذه العوامل الخصائص التشغيلية للشركة مثل حجم الشركة وهيكل أصولها وجوده إدارتها (Agbodjo et al., 2021) وربحية الشركة (Abdollahi et al., 2020)، ودرجة الرفع المالي لديها بالإضافة إلى المخاطر التي قد تتعرض لها الشركة (Rahman and Liu, 2021)، وأيضاً توزيعات الأرباح وغيرها من العوامل المؤثرة على القوائم المالية ومن ثم على قيمة الشركة، وبالترتيب على المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية.

كما أضافت بعض الدراسات عوامل أخرى. فمثلاً دراسة (Bilal and Abdenacer (2016)) ركزت على العناصر غير الملموسة في القوائم المالية، واستنتجت أن لها تأثيراً إيجابياً على المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية، حيث أثرت إيجاباً على سعر السهم.

أما دراسة (Chen et al., (2020)) فقد اهتمت بقابلية المقارنة للمعلومات المحاسبية واستنتجت أن المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية تزداد بزيادة قابلية هذه المعلومات للمقارنة. وذلك بسبب الاعتماد على هذه المعلومات عند اتخاذ القرارات ومن ثم انعكاسها الإيجابي على أسعار الأسهم.

كما توصلت دراسة (Shamki and Abdul Rahman, 2013) إلى أن مستوى الإفصاح المالي من العوامل المؤثرة والمحددة للمقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية.

وتأسيسا على ما سبق يتضح تعدد العوامل المحددة للمقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية، ومن المهم معرفة هذه العوامل لأنها ستحدد رد فعل السوق للمعلومات المحاسبية. حيث أوضحت دراسة (Rahman and Liu, 2021) أن المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية تتعكس إيجابا على رد فعل السوق عند إصدار هذه المعلومات. وهذا بدوره ينعكس إيجابا على جودة توقعات المحللين الماليين، الذي بدوره يضيف قيمة لهذه المعلومات (Peixoto and Martins, 2021).

ومن الجدير بالذكر أن يصعب تجاهل العوامل المرتبطة بعملية المراجعة الخارجية والتي قد تؤثر على المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية، حيث إن مراجعة القوائم المالية تعد من العوامل الهامة التي تضيف قيمة للمعلومات المحاسبية ومن ثم تؤثر على رد فعل السوق تجاه هذه المعلومات. ومن أهم هذه العوامل حجم مكتب المراجعة الذي يقوم بالمراجعة السنوية للشركة (Abdollahi et al., 2020)، مدى تغير مراقب الحسابات (Sharma et al., 2017)، وطول فترة ارتباط مراقب الحسابات مع الشركة (Atmojo and Sukirman, 2019). كما يعد تقرير المراجعة من العوامل المهمة المحددة للمقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية (Robu and Robu, 2015). لذلك فيما تبقى من البحث سيتم تناول تقرير المراجعة وعلاقته بالمقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية.

6-2 تقرير المراجعة

تلعب المراجعة الخارجية دورا هاما في بيئة الأعمال من خلال توفير خدمة التوكيد على القوائم المالية لأجل أصحاب المصلحة وذلك لتقليل مخاطر المعلومات من خلال زيادة الثقة فيها. ويعد تقرير المراجعة المنتج النهائي لعملية المراجعة، والوسيلة لتوصيل نتائجها لأصحاب المصلحة. كما يعد تقرير المراجعة الجزء المنظور فقط من عملية المراجعة المتاحة للمستخدمين. كما يستخدم كوسيلة لقياس كفاءة مراقب الحسابات، ومدى التزامه بالعناية المهنية الكافية (Aqel, 2014).

ويعد تقرير المراجعة من بين الأدوات الأكثر استخداما كأداة اتصال، حيث يعد رسالة مكتوبة تنتقل رأي مراقب الحسابات بشأن القوائم المالية لمستخدمي المعلومات المحاسبية (Fakhfakh, 2016). ولأهمية هذه الرسالة المتمثلة في تقرير المراجعة فينبغي أن يكون هذا التقرير قابلا للفهم

وموضوعي (Abdollah at al., 2020)، كما يجب أن يكون قابلاً للقراءة حتى يعزز منفعة القوائم المالية، ومن ثم يزداد الاعتماد على هذه القوائم عند اتخاذ القرارات (Fakhfakh, 2016). وبسبب أهمية تقرير المراجعة في المحاسبة والمراجعة سيتم تناول أهميته وكيفية تطويره لتحقيق هدفه كوسيلة اتصال فعالة، بالإضافة إلى تناول شكل ومحتوى التقرير قبل وبعد تبني معايير المراجعة الدولية. وأخيراً العلاقة بين المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية وتقرير المراجعة. وذلك كما يلي:

6-2-1 أهمية تقرير المراجعة ودواعي تطويره

مما لا شك فيه أن الفضائح المالية في العقود السابقة كان لها تأثيراً سلبياً على الثقة في مهنة المراجعة وعلى تصورات المستثمرين فيما يتعلق بمسؤولية مراقب الحسابات، ودوره في كشف التحريفات سواء الناتجة عن الغش أو الأخطاء (Cordos and Fulop, 2014). ومن المعلوم أن مراقب الحسابات يقوم بإضفاء الثقة لسوق المال عندما يقوم بمراجعة القوائم المالية، ويتم توصيل هذه الثقة من خلال تقرير مكتوب. بحيث يستخدم كأداة أساسية عند اتخاذ القرارات الاقتصادية والمالية. وبذلك يكون تقرير المراجعة هو المعلومات الوحيدة التي يمتلكها أصحاب المصلحة بشأن عملية المراجعة، لذلك ينبغي أن يُظهر هذا التقرير مدى بذل مراقب الحسابات للعناية المهنية الكافية والوفاء بمسؤولياته (Goicoechea et al., 2021).

وتتبع أهمية تقرير المراجعة من أهميته لمستخدمي المعلومات المحاسبية عند اتخاذ القرارات، وهو ما يطلق عليه القيمة المعلوماتية Informational value لتقرير المراجعة (Fakhfakh, 2016). فتختلف هذه القيمة باختلاف المستخدم للمعلومات المحاسبية، فبالنسبة للمستثمرين يقوم تقرير المراجعة بالتصديق على معلومات حول مخاطر الاستثمارات. وبالنسبة للدائنين فيصدق على المعلومات المرتبطة بإنجاز أهداف الأعمال ومدى قدرة الشركة على توليد التدفقات النقدية. أما بالنسبة للمؤسسات الرقابية فإنه يقوم بالتصديق على المعلومات بشأن توزيع الموارد الاقتصادية. وبالنسبة للمحللين الماليين فإن تقرير المراجعة يعطي إشارة لهم حول موثوقية المعلومات المحاسبية في القوائم المالية ومدى الاعتماد عليها. وبالنسبة للمجتمع يصدق تقرير المراجعة على المعلومات المتعلقة بالاتجاهات الحديثة والتطورات للأعمال، كما يؤكد على أن الشركة تعمل لأجل الصالح العام (Goicoechea et al., 2021).

وبسبب أهمية تقرير المراجعة كأحد الأدوات الرئيسية المستخدمة من خلال أصحاب المصلحة عند اتخاذ القرارات الاقتصادية والمالية، فإن المنظمين وواضعي معايير المراجعة والأكاديميين والمنظمات الدولية تسعى إلى تحسين المعلومات التي يوصلها تقرير المراجعة لأصحاب المصلحة. بالإضافة إلى تعزيز شفافية وجودة المراجعة، وتضييق فجوة التوقعات⁴ والمعلومات⁵ والاتصال⁶. وذلك من خلال جهود التحسين المستمر لشكل ومحتوى تقرير المراجعة.

ولقد حددت دراسة Goicoechea et al., (2021) أهم العناصر المطلوب تطويرها وتحسينها في تقرير المراجعة حتى يحقق أهدافه. ومن هذه الأمور إضافة معلومات بشأن عملية المراجعة مثل إجراءات المراجعة في الأمور الأكثر خطراً. ومسؤولية مراقب الحسابات بشأن الغش في القوائم المالية وأيضاً استنتاجات مراقب الحسابات بشأن تقديرات الإدارة في الحسابات السنوية. بالإضافة إلى معلومات عن نظم المعلومات لدى العميل.

وبالتالي بعد التحسين والتطوير لتقرير المراجعة المشار إليه سابقاً فيُتوقع أن يتسم هذا التقرير بالصدق والأمانة وعدم التحيز، وأن يكون مفهوماً وصریحاً وواضحاً بحيث يتم صياغة التقرير تبعاً لمستوى إدراك مستخدميه. كما يُتوقع أن يحتوي التقرير على الخطوات والإجراءات التي قام بها مراقب الحسابات أثناء مراجعة العناصر ذات الأهمية النسبية المرتفعة والأكثر خطراً. كما يحتوي على تفسير لنتائج المراجعة التي تم التوصل إليها، مع توضيح معايير المراجعة التي تم استخدامها للوصول لهذه النتائج (Al-sherideh and Al-Shobaki, 2019). وبذلك يتضح أهمية تقرير المراجعة لمستخدمي المعلومات المحاسبية مما يفسر الحاجة الملحة لتطوير وتحسين هذا التقرير بشكل مستمر.

6-2-2 شكل ومحتوى تقرير المراجعة قبل وبعد تبني معايير المراجعة الدولية

إن النقاش حول تطوير وتحسين تقرير المراجعة مستمر ولا ينتهي على الرغم من الجهود الكثيرة للتطوير والتحسين بشأن شكل ومحتوى وقيمة تقرير المراجعة. حيث سعت الهيئات التنظيمية

⁴ فجوة التوقعات: هي الفرق بين الأداء المدرك لمراقبي الحسابات وتوقعات أصحاب المصلحة.

⁵ فجوة المعلومات: هي الفرق بين المعلومات التي يحتاجها مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرارات والمعلومات المتاحة في القوائم المالية وتقرير المراجعة.

⁶ فجوة الاتصال: هي الفرق بين ما يرغبه ويفهمه المستخدمون وما يتم توصيله من خلال مراقب الحسابات.

والمهنية على مستوى العالم إلى تطوير المعايير التي تؤدي إلى تغيير شكل ومحتوى تقرير المراجعة وزيادة فاعلية مستوى الاتصال بين مراقب الحسابات وأصحاب المصلحة (Lawson et al., 2017).

ولقد شهد تقرير المراجعة العديد من التطورات من حيث الشكل والمحتوى وذلك استجابةً للمستجدات والتطورات المهنية. فلقد بدأ تقرير المراجعة بوجود فقرة واحدة توضح مدى صدق وعدالة قائمة المركز المالي فقط. ثم تطور الأمر بحيث أصبح مراقب الحسابات يبدي رأيه في قائمة الدخل وقائمة المركز المالي (عتيق وتلالوه، 2016).

وفي بداية الثمانينات من القرن الماضي أصبح تقرير المراجعة يحتوي على فقرة نطاق المراجعة وفقرة الرأي. وفي نهاية الثمانينات تم تعديل تقرير المراجعة بحيث احتوي على فقرة تمهيدية وفقرة نطاق وفقرة الرأي. واستمر العمل بهذا التقرير حتى صدور معيار المراجعة الدولي رقم 700 (ISA 700) عام 2004 واحتوى هذا المعيار على إرشادات توضح شكل ومحتوى تقرير المراجعة.

ثم قام مجلس معايير المراجعة الدولية والتأكيد (IAASB) بإجراء تعديلات على معيار المراجعة الدولي رقم 700 (ISA 700) وتم تفعيل هذه التعديلات في 2006/12/31. وهدفت هذه التعديلات إلى تحسين فهم مستخدمي المعلومات المحاسبية لعملية المراجعة، وتلبية توقعات هؤلاء المستخدمين مع المسؤوليات الفعلية لمراقب الحسابات وإدارة الشركة، بالإضافة إلى زيادة إمكانية الاعتماد على القوائم المالية.

وتتمثل أهم التعديلات التي تم إجراؤها على تقرير المراجعة وتم تفعيلها في عام 2006 في؛ إضافة فقرات توضح مسؤوليات مراقب الحسابات مقابل مسؤوليات الإدارة، وتوضيح طبيعة ونطاق وإجراءات المراجعة (Gold et al., 2012). وحسنت هذه التعديلات من تقرير المراجعة كما عززت من الشفافية بشأن جودة المراجعة (Cordos and Fulop, 2014).

وعلى الرغم من جوهرية هذه التعديلات بالمقارنة بالتقرير السابق إلا أن دراسة Gold et al., (2012) أوضحت أن هذه التعديلات لم تُضيق فجوة التوقعات. أي أن إبراز مسؤوليات مراقب الحسابات مقابل مسؤوليات الإدارة لم تؤثر على هذه الفجوة. وهذا يوضح أن إدراك مستخدمي المعلومات لم يستوعب المعلومات الإضافية في تقرير المراجعة بشأن مسؤوليات مراقب الحسابات.

واستمر العمل بهذا التقرير فترة عشر سنوات تقريبا، وخلال هذه الفترة لم تتوقف جهود تطوير التقرير. ومع حدوث بعض الأزمات المالية وزيادة تعقيدات إعداد القوائم والتقارير المالية ازداد الطلب على تقارير مراجعة مفيدة لتضييق فجوة التوقعات (Pérez et al., 2021).

لذلك قام مجلس معايير المراجعة الدولية والتأكيد (IAASB) منذ مايو 2011 بعدة جهود لتعديل تقرير المراجعة حتى يناير 2015. وكانت هذه الجهود استجابة لعدة انتقادات واسعة لشكل ومحتوى تقرير المراجعة. ونتج عن هذه الجهود تطورا لمعايير المراجعة الدولية بشأن تقرير المراجعة⁷ مع إصدار معايير جديدة⁸ (Prasad and Chand, 2017). وتبلورت هذه الجهود في تطوير شكل ومحتوى تقرير المراجعة وتم تفعيل هذه التعديلات في ديسمبر 2016.

فبالنسبة للجوانب الشكلية فقد تم التركيز على فقرة الرأي بحيث يتم تقديمها في التقرير كأول فقرة، تتبعها فقرة أساس الرأي. ومن الجدير بالذكر أن جعل فقرة الرأي وأساس الرأي في بداية التقرير يؤكد على أهمية الرأي، ويجعل من السهل التركيز عليه من قبل أصحاب المصلحة. لكن يمكن أن ينتج عن ذلك أن بقية التقرير لا يتم قراءته، حيث قد يتحقق المستخدمون من نوع الرأي ولا يعيرون بقية التقرير أي اهتمام.

ولم تنص معايير المراجعة الدولية المرتبطة بإعداد تقرير المراجعة على ترتيب باقي فقرات التقرير. ولكن تطلبت المعايير أن يوجد فقرات بأسماء محددة، مثل فقرة الأمور الرئيسية للمراجعة، فقرة مسؤولية الإدارة عن القوائم المالية، فقرة مسؤولية مراقب الحسابات - والتي قد تكون في صلب التقرير أو في ملحق له أو مكان آخر....، وفقرة المسؤولية عن المعلومات الأخرى.

وعلى الرغم من عدم وجود نص معين لترتيب الفقرات التي تأتي بعد فقرتي الرأي وأساس الرأي، إلا أن أغلب تقارير المراجعة الصادرة تتضمن فقرة الأمور الرئيسية (الهامة) في المراجعة Key audit matter (KAM) بعد فقرتي الرأي وأساس الرأي. وفيها يتم الإفصاح عن أمور مهمة واجهت مراقب الحسابات أثناء عملية المراجعة.

⁷ تم تعديل معايير المراجعة الدولية المرتبطة ارتباطا مباشرا بتقرير المراجعة وهي؛ (ISA 700, 705, 706, 720, 750, 260)

⁸ تم إصدار معيار جديد وهو (ISA 701) معيار الأمور الرئيسية للمراجعة

ولأجل إظهار هذه الفقرة في تقرير المراجعة ووضع الإرشادات بشأنها تم إصدار معيار جديد وهو معيار المراجعة الدولي رقم 701 (ISA 701) بشأن الأمور الرئيسية في المراجعة.

وعادة الأمور التي يتم إبرازها في هذه الفقرة تبعا للحكم المهني لمراقب الحسابات هي الأمور الهامة والجوهرية في عملية المراجعة، والمرتبطة بها خطر التحريفات الجوهرية ذات الأهمية النسبية المرتفعة. بالإضافة إلى العناصر المرتبطة بالحسابات الجوهرية، والإفصاحات التي ترتبط بالتحديات داخل الشركة، والأمور المرتبطة بالحكم الشخصي لمراقب الحسابات والتعقيبات التي تظهر أثناء عملية المراجعة مثل تقديرات الإدارة، الأحكام المستخدمة لإعداد القوائم المالية، المعاملات غير العادية، والتغيرات الجوهرية في القوائم المالية. وهذه الأمور في الغالب يتم مناقشتها مع لجنة المراجعة (Goicoechea et al., 2021).

وبالإضافة إلى التعديلات السابقة فقد تم إضافة تعديلات أخرى في تقرير المراجعة بحيث تم إضافة فقرة عن مسؤولية مراقب الحسابات عن المعلومات الأخرى سواء كانت معلومات مالية أو غير مالية والتي في الغالب تكون مدرجة في التقرير السنوي للشركة والتي تناولها معيار المراجعة الدولي 720 (ISA 720).

وعلى الرغم من أهمية كل التعديلات التي طرأت على تقرير المراجعة، إلا أن الدراسات (Li et al., 2018; Grosu et al., 2020; Pérez et al., 2021) أوضحت أن أهم هذه التعديلات هي تضمين تقرير المراجعة لفقرة بشأن الأمور الرئيسية للمراجعة كفقرة منفصلة. هدفها زيادة القيمة الاتصالية لتقرير المراجعة لدى أصحاب المصلحة، وضمان أكبر قدر من الشفافية، وزيادة جودة المراجعة ضمناً.

ومع تطبيق هذه التعديلات على تقرير المراجعة فإن مجلس معايير المراجعة الدولية والتأكيد أعلن عن بدء عصر جديد للمراجعة (Lazarevska and Trpeska, 2016). حيث استهدفت هذه التعديلات زيادة قيمة تقرير المراجعة من خلال جعل المعلومات الواردة فيه أكثر ملاءمة لمستخدمي المعلومات المحاسبية.

ولقد تناولت دراسات عديدة الأثر المتوقع من تطبيق التعديلات على تقرير المراجعة. فلقد أوضحت دراسة (Reid et al., 2019) أن هذه التعديلات أثرت بالإيجاب على جودة التقارير المالية. أما دراسة (Lazarevska and Trpeska, 2016) أوضحت أن هذه التعديلات أدت إلى

قوة الاتصال لتقرير المراجعة مما أدى إلى تضيق فجوة الاتصال، كما أدت إلى تضيق فجوة المعلومات.

وأضافت دراسة (Li et al., 2018) أن هذه التعديلات عززت من شفافية عملية المراجعة وبالتالي زيادة مصداقيتها، ولكن هذه التعديلات أدت إلى زيادة أتعاب المراجعة مما يتضح أن المنفعة الحادثة بسبب تطوير التقرير صاحبها تكلفة. وهذا يتفق مع ما توصلت إليه دراسة (Prasad and Chand, 2017) حيث أوضحت أنه بالرغم من أن هذه التعديلات أدت إلى زيادة القيمة المعلوماتية لتقرير المراجعة إلى أنها أيضا زودت تكاليف المراجعة.

أما دراسة (Trpeska and Lazarevska 2017) فلقد ركزت على أهمية هذه التعديلات بالنسبة لمتخذي قرار الائتمان، حيث إن تقرير المراجعة له أهمية كبيرة عند اتخاذ قرار الائتمان خاصة المعلومات الواردة في فقرة الأمور الرئيسية للمراجعة، والمعلومات عن استمرارية الشركة، والحكم المهني للإجراءات المرتبطة بخطر الغش.

وبالرغم من تعدد المزايا والآثار الإيجابية لتعديلات تقرير المراجعة إلى أن دراستي (Gutierrez et al., 2018; Be'dard et al., 2019) لم تتوصلا لأي دليل واضح بأن هناك أثر لهذه التعديلات على رد فعل المستثمرين ولا على جودة المراجعة أو أتعاب المراجعة.

ومما سبق يتضح أن تقرير المراجعة مر بمراحل عديدة كان هدفها تعديل وتطوير التقرير بحيث يحقق أهدافه من حيث قيمة الاتصال والقيمة المعلوماتية التي يحملها. وهذه التعديلات أثرت بالإيجاب على جودة المراجعة وزيادة الثقة في عملية المراجعة. كما أثرت إيجابا على أصحاب المصلحة عامة، وعلى المستثمرين خاصة. لذلك سنتناول فيما تبقى من البحث اختبار العلاقة بين التعديلات التي حدثت على تقرير المراجعة وقرارات المستثمرين متمثلة في أسعار الأسهم، مما يجعلنا نستطيع الحكم على مدى تأثير تقرير المراجعة بعد تعديله على المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية.

3-6 تحليل العلاقة بين المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية وتقرير المراجعة

واشتقاق الفرض الثاني للبحث

يطلب المستثمرون معلومات عادلة وقادرة على تقييم الشركة لتستخدم كمدخلات في عمليات اتخاذ القرارات. كما يبحثون عن أداة تساعدهم في تقييم جودة هذه المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها. ويمكن النظر للمراجعة على أنها هذه الأداة. والوسيلة لتوصيل نتائج هذه المراجعة والمتمثل في الرأي بشأن المعلومات في القوائم المالية هو تقرير المراجعة (رميلي، 2018).

لذلك يعد تقرير المراجعة وسيلة الاتصال الأولى والمباشرة بين مراقب الحسابات وأصحاب المصلحة، والذي يمثل رسالة يتم من خلالها إضفاء الثقة في القوائم المالية وزيادة نفعيتها في اتخاذ القرارات المختلفة والتي تنعكس على أسواق المال ومن ثم على أسعار الأسهم (Abdollahi et al., 2020). وبذلك عندما يتم النظر للمقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية من منظور عملية المراجعة وتقرير المراجعة، فإن ذلك يُدعم الطلب على المراجعة والخدمات التوكيدية الأخرى (Robu and Robu, 2016).

لذلك سيتم تناول الطلب على المراجعة وعلاقته بالمقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية والعلاقة بين هذه المقدرة وشكل ومحتوى تقرير المراجعة.

1-3-6 الطلب على المراجعة وعلاقته بالمقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية

تتعدد بواعث الطلب على المراجعة وتختلف على مر الزمن، ولكن من أهم هذه البواعث والتي تم الإشارة إليهما في دراستي (Robu and Robu, 2016; Abdollahi et al., 2020) هم تعارض المصالح بين المستخدمين المختلفين للقوائم المالية، والفجوة بين معد المعلومات المحاسبية ومستخدمي هذه المعلومات، بالإضافة إلى تعقد العمليات والمعاملات الاقتصادية، وأخيراً تأثير المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية على قرارات المستثمرين.

كما يشق الطلب على المراجعة عندما يتم النظر للمعلومات المحاسبية كوسيلة لتقييم أداء الإدارة، ويقوم مراقب الحسابات بتحسين جودة هذه المعلومات ويقلل من مخاطر الاستثمارات، التي تتمثل في تضارب المصالح مع إدارة الشركة، والتحريفات في القوائم المالية. ومن هذا المنظور فإن عملية المراجعة تولد قيمة مضافة للمعلومات المحاسبية (Abdollahi et al., 2020).

ومن الجدير بالذكر أن للمراجعة دور إعلامي Informational role، ودور توكيدي Assurance role. ويتشكل الدور الإعلامي للمراجعة عندما يتحقق مراقب الحسابات من المعلومات المحاسبية ويكتشف المشكلات والثغرات في النظام المحاسبي للعميل ويصدر تقرير بشأنهما، وهذا يؤدي إلى زيادة جودة المراجعة. بينما يتشكل الدور التوكيدي للمراجعة بسبب عدم تماثل المعلومات بين إدارة الشركة والأطراف الخارجية من أصحاب المصلحة، لذلك ينشأ الطلب على المراجعة.

كما يظهر الدور التوكيدي للمراجعة في لحظة إصدار مراقب الحسابات لتقريره والذي من خلاله يضيف الثقة والمصداقية على المعلومات المحاسبية. حيث يحتوي هذا التقرير على الرأي الفني المحايد في مدى صدق وعدالة المركز المالي والأداء المالي للشركة في جميع جوانبها الهامة بناءً على إطار إعداد القوائم المالية. وبالتالي ينبغي أن يكون هذا التقرير قابلاً للفهم، ويتسم بالموضوعية حيث يستخدم كمصدر للمعلومات من قبل أصحاب المصلحة. لذلك ينبغي معرفة أثر اختلاف شكل ومحتوى تقرير المراجعة على قرارات المستثمرين ومن ثم على سعر السهم، ومن ثم أثره على المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية.

6-3-2 العلاقة بين شكل ومحتوى تقرير المراجعة والمقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية

تبين كما أوضحنا سابقاً أن تقرير المراجعة يمثل قناة الاتصال الأساسية بين مراقب الحسابات ومستخدمي المعلومات المحاسبية. ويمكن للمحتوى المعلوماتي لتقرير المراجعة أن يؤثر في قرارات المستثمرين من خلال إضفاء المصداقية على المعلومات المحاسبية المستخدمة في اتخاذ القرارات. وبذلك فإن تأثير تقرير المراجعة على سعر السهم يمكن استشعاره من خلال إدراك المستثمر لقدرة مراقب الحسابات للوصول للمعلومات الخاصة في الشركة، أي له امتياز الوصول لكافة المعلومات سواء العامة أو الخاصة مثل استراتيجيات الشركة وخطط الإدارة وغيرها من المعلومات... (Abdollahi et al., 2020). لذلك من المتوقع أن يكون هناك علاقة بين تقرير المراجعة وسعر السهم ومن ثم بالمقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية. وأكدت على ذلك دراسة (Robu and Robu 2015) حيث أوضحت أن الشركات تسعى لتحسين سعر السهم من خلال اختيار مكتب مراجعة ذات سمعة طيبة، ويتميز بالكفاءة، ويكون مشهود له بأن عمليات المراجعة التي يقوم بها ذات جودة. لذلك تسعى الشركات للحصول على خدمة المراجعة من مكاتب المراجعة

ذات الجودة المرتفعة. وتتحقق جودة المراجعة من سمعة المكتب ومدى تفعيل إجراءات رقابة الجودة داخل المكتب، مما يعزز من كفاءة واستقلالية مكتب المراجعة، وكل هذا يمكن أن يتحقق عندما يكون مكتب المراجعة أحد مكاتب المراجع الكبرى (Big 4) (Abdollahi et al., 2020).

ومن الجدير بالذكر أن نوع الرأي في تقرير المراجعة يؤثر على سعر سهم الشركة التي يتم مراجعتها. حيث أوضح دراسة (Robu and Robu (2015) أن تقرير المراجعة غير المعدل (النظيف) فيما يتعلق بالعرض العادل والتمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية بشأن المركز المالي للشركة والأداء المالي لها، وكذلك جميع المعلومات المتعلقة بأنشطة الشركة يؤثر على سعر السهم ومن ثم على المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية. لذلك يمكن القول إن خدمات المراجعة تعد أداة أساسية لكفاءة سوق رأس المال، مما يقلل من مخاطر الوكالة.

كما توصلت دراسة (Robu and Robu (2016) إلى أن هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين تقرير المراجعة والمقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية من حيث التأثير على سعر السهم. كما توصلت دراسة (Abdollahi et al., (2020 لنفس النتيجة.

وعند تحليل أثر تقرير المراجعة على سعر السهم فإنه يمكن تحديد هذا الأثر من خلال محتويات تقارير المراجعة وخصائص مراقب الحسابات. فبالنسبة لمحتويات تقرير المراجعة، فيمكن النظر إلى محتوى تقرير المراجعة على أنه من العوامل المؤثرة بشدة على سعر السهم. حيث يحتوي على معلومات قد تؤثر على التقديرات والمخاطر المرتبطة بالتدفقات النقدية المستقبلية للشركة ومدى تحققها، وتعد هذه المعلومات مهمة لحاملي الأسهم.

وتبعا لمعيار المراجعة الدولية رقم 570 بشأن الاستمرارية (ISA 570) فإن مراقب الحسابات مطالب بالحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة الملائمة التي من خلالها يمكن استنتاج مدى ملائمة استخدام إدارة الشركة لفرضية الاستمرار عند إعداد القوائم المالية. واستنادا إلى هذه الأدلة يستنتج مراقب الحسابات ما إذا كان يوجد عدم تأكد جوهري بشأن قدرة الشركة على الاستمرار في المستقبل المنظور. وتبعا لاستنتاج مراقب الحسابات ينبغي أن يتضمن تقرير المراجعة إشارة إلى ذلك الاستنتاج.

وهذا الموقف يثق فيه المستثمرون بسبب قدرة مراقب الحسابات على الحصول على المعلومات الداخلية للشركة، ومن ثم يعكس تقرير المراجعة هذه المعلومات. وبالتالي فإن المحتوى المعلوماتي

لتقرير المراجعة يؤثر على جودة التقارير المالية، ويزيد منفعتها في اتخاذ القرارات (Abdollahi et al., 2020).

وكما اتضح سابقاً فإن المحتوى المعلوماتي في تقرير المراجعة ازداد وتحسن بعد التعديلات الأخيرة لتقرير المراجعة والتي تم تفعيلها في ديسمبر 2016. وأكدت على ذلك دراسة Reid et al., (2019)، حيث توصلت إلى أن التعديلات الحادثة على تقرير المراجعة والتي تم الإشارة إليها في الجزء السابق حسنت من جودة التقارير المالية.

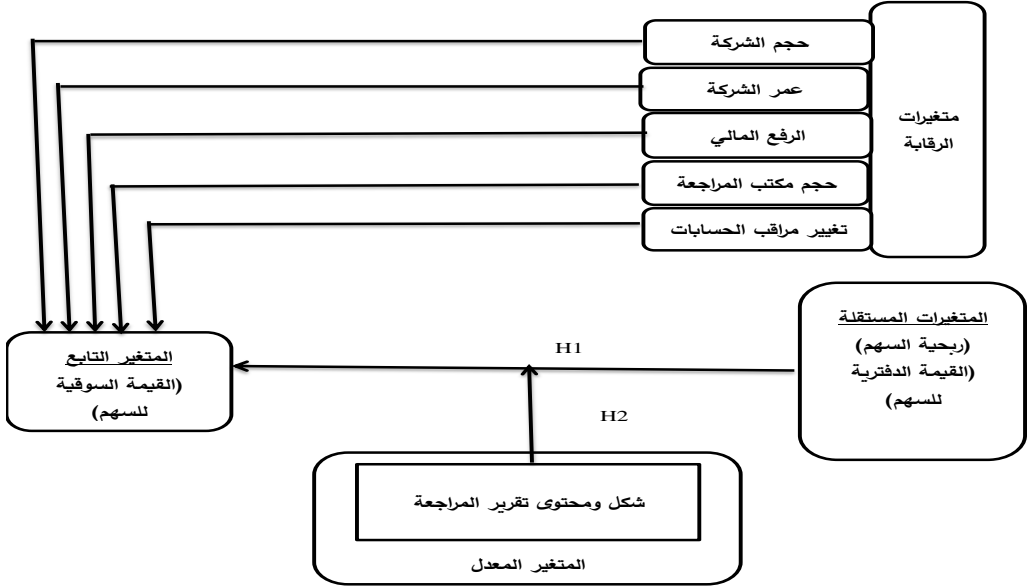
وبذلك تم تحقيق الهدف من تعديل تقرير المراجعة حيث كان الهدف الرئيس وراء تعديل تقرير المراجعة هو جعل تقرير المراجعة أكثر فائدة لأصحاب المصلحة عامة وللمستثمرين خاصة عند اتخاذ قراراتهم.

وبالرغم من تعدد التعديلات في تقرير المراجعة المؤثرة في قرارات المستثمرين إلا أن دراسة Lennox et al., (2022) أوضحت أن أهم التعديلات التي أثرت على قرارات المستثمرين ومن ثم على أسعار السهم، هي إضافة فقرة الأمور الرئيسية للمراجعة. حيث تم فيها الإفصاح عن مخاطر التحريفات الجوهرية التي لها تأثير كبير على القوائم المالية.

وتأسيساً على سبق يتضح أن للمحتوى المعلوماتي لتقرير المراجعة دوراً هاماً في عملية اتخاذ القرارات، حيث يضيفي تقرير المراجعة المصدقية على المعلومات المحاسبية المستخدمة كمدخلات عند اتخاذ القرارات. وهذا الأمر قد يكون مشجعاً للمستثمرين الذين لديهم إدراك أو معرفة بعملية المراجعة. وبذلك يقدم تقرير المراجعة ضماناً للمستثمرين ويزيد الثقة في المعلومات المحاسبية. كما أن نوع رأي مراقب الحسابات في التقرير يؤثر نفسياً على قرارات المستثمرين في تقييم أسعار الأسهم. لذلك يمكن توقع وجود علاقة إيجابية بين تقرير المراجعة بعد تعديله والمقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية. وبذلك يمكن اشتقاق فرض البحث الثاني كمايلي:

ف2: تختلف المقدرة التقييمية المعنوية للمعلومات المحاسبية في الشركات المساهمة المقيدة بسوق المال السعودي باختلاف شكل ومحتوى تقرير المراجعة بعد تطبيق معايير المراجعة الدولية في بيئة الممارسة المهنية السعودية.

ويمكن توضيح الإطار النظري السابق في الشكل التالي:



شكل 1: الإطار النظري للبحث

ولاختبار فرضي الدراسة التي تم اشتقاقها من الدراسة النظرية سيتم القيام بدراسة تطبيقية كما يلي:

4-6 الدراسة التطبيقية

لتحقيق أهداف البحث وفي ظل مشكلته وحدوده يتم اختبار فرضي البحث من خلال الدراسة التطبيقية، والتي من نتائجها يمكن استخلاص نتائج البحث وإبداء التوصيات. وذلك كما يلي:

1-4-6 أهداف الدراسة التطبيقية

تهدف الدراسة التطبيقية إلى اختبار فرضي البحث، بحيث يتم اختبار المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية لقياس قيمة الشركات المساهمة المسجلة بسوق المال السعودي، ثم اختبار أثر تغير شكل ومحتوى تقرير المراجعة بعد تبني معايير المراجعة الدولية على هذه المقدرة.

6-4-2 مجتمع وعينة الدراسة

يتضمن مجتمع الدراسة الشركات المساهمة المقيدة بسوق المال السعودي (تداول). ولقد تم سحب عينة البحث من مجتمع الدراسة بحيث تشمل جميع القطاعات التي تنتمي إليه هذه الشركات، مع استبعاد ثلاث قطاعات وهي؛ قطاع البنوك، قطاع التأمين، وقطاع الصناديق العقارية المتداولة. وذلك لأن هذه الشركات تعد شركات مالية، وتختلف عن الشركات الأخرى من حيث هيكل الأصول وعمليات تحقق الإيراد. بالإضافة إلى أنها تُنظم من خلال قواعد تنظيمية خاصة تختلف عن القواعد التي تخضع إليها الشركات غير المالية.

وتتكون العينة من الشركات التي تتوافر بياناتها كاملة خلال الفترة من عام 2014 حتى عام 2019. وتشتمل هذه البيانات على البيانات المالية المتوفرة في القوائم المالية المنشورة والتي في الغالب تكون متاحة على الموقع الإلكتروني مباشر معلومات (السعودية)⁹ أو موقع الشركة على الإنترنت.

وتتكون عينة البحث من 114 شركة من القطاعات المختلفة عن الفترة من عام 2014 حتى عام 2019، أي تتكون من 684 مشاهدة. ويوضح الجدول التالي عدد الشركات التي تمثل عينة البحث موزعة على القطاعات المختلفة. كما يوضح ملحق رقم (1) أسماء الشركات التي تمثل عينة البحث المسجلة بسوق المال السعودي (تداول)

جدول 1: عينة الدراسة مقسمة إلى قطاعات

| م | قطاعات سوق المال السعودي | عدد الشركات (عينة البحث) |
|---|--------------------------------|-----------------------------|
| 1 | قطاع الطاقة | 4 |
| 2 | قطاع المواد الأساسية | 38 |
| 3 | قطاع السلع الرأسمالية | 11 |
| 4 | قطاع الخدمات التجارية والمهنية | 2 |
| 5 | قطاع النقل | 4 |

⁹ www.mubasher.info/market/egx.

| م | قطاعات سوق المال السعودي | عدد الشركات (عينة البحث) |
|----------|----------------------------|-----------------------------|
| 6 | قطاع السلع طويلة الاجل | 4 |
| 7 | قطاع الخدمات الاستهلاكية | 6 |
| 8 | قطاع الإعلام والترفيه | 2 |
| 9 | قطاع تجزئة السلع الكمالية | 5 |
| 10 | قطاع تجزئة الأغذية | 3 |
| 11 | قطاع إنتاج الأغذية | 12 |
| 12 | قطاع الرعاية الصحية | 5 |
| 13 | قطاع الادوية | 1 |
| 14 | قطاع الاستثمار والتمويل | 4 |
| 15 | قطاع الاتصالات | 4 |
| 16 | قطاع المرافق العامة | 2 |
| 17 | قطاع إدارة وتطوير العقارات | 7 |
| الإجمالي | | 114 شركة |

6-4-3 توصيف وقياس متغيرات الدراسة ونماذج الدراسة

اتضح من الدراسة النظرية أن نموذج (Ohlson,1995) يعد النموذج الأكثر شيوعاً الذي يستخدم في قياس المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية، وكما اتضح في الدراسة النظرية أن هذا النموذج يقوم على اختبار العلاقة بين سعر السهم كنتيجة للقرارات الاستثمارية كمتغير تابع، والمعلومات المستخدمة عند اتخاذ القرارات مثل ربحية السهم والقيمة الدفترية للسهم كمتغيرات مستقلة. وسيتم توصيف المتغيرات كما يلي:

أولاً: المتغير التابع: القيمة السوقية للسهم (MV)

تتمثل القيمة السوقية للسهم في سعر إغلاق السهم في سوق المال السعودي. واتفقت معظم الدراسات على تحديد تاريخ القيمة السوقية للسهم على سعر الإغلاق بعد ثلاثة أشهر من نهاية السنة المالية، أو بمعنى أدق بعد إصدار القوائم المالية. وتحديداً يكون سعر الإغلاق في تاريخ الاعلان عن القوائم المالية. وذلك قياساً على (Hayati et al., 2015; Outa et al., 2017; Ahmadi and Bouri,2018; Agbodjo et al., 2021). ومن الجدير بالذكر أنه يمكن

استخدام اللوغاريتم الطبيعي للقيمة السوقية للسهم وذلك لتحقيق التوزيع الطبيعي للمتغير قياسا على دراسة (El-Diftar and Elkalla, 2019).

ثانياً: المتغيران المستقلان

يتضمن نموذج (Ohlson, 1992) على متغيرين مستقلين وهما القيمة الدفترية لحقوق الملكية للسهم وربحية السهم (Abdollahi et al., 2020) ويتم قياسهما كما يلي:

أ- القيمة الدفترية للسهم (BV)

وتتمثل في نصيب السهم من إجمالي حقوق الملكية ويتم حسابه من خلال قسمة القيمة الدفترية لحقوق الملكية على عدد الأسهم العادية القائمة في تاريخ إعداد القوائم المالية. وذلك قياسا على: (Ahmadi and Bouri, 2018; ; El-Diftar and Elkalla, 2019)

ب- ربحية السهم (EPS)

وتتمثل في نصيب السهم من صافي الربح السنوي، ويتم حسابه من خلال قسمة صافي الربح السنوي على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة في تاريخ اعداد القوائم المالية. قياسا على: (Fuad et al., 2017 ; El-Diftar and Elkalla, 2019)

ومن المتغيرات السابقة يمكن صياغة نموذج الدراسة لاختبار الفرض الأول كما يلي:

$$MV_{it} = \alpha + \beta_1 BV_{it} + \beta_2 EPS_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث إن:

| | |
|--------------------|--|
| MV_{it} | اللوغاريتم الطبيعي للقيمة السوقية لسهم الشركة i في تاريخ الاعلان عن القوائم المالية عن السنة t . |
| α | قيمة الثابت Constant في معادلة الانحدار |
| $\beta_1 BV_{it}$ | معامل الانحدار للقيمة الدفترية لسهم الشركة i عن السنة t . |
| $\beta_2 EPS_{it}$ | معامل الانحدار لربحية السهم للشركة i عن السنة t . |
| ε_{it} | الخطأ العشوائي |

ويهدف النموذج السابق إلى قياس المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية للشركات المقيدة بسوق المال السعودي، من خلال اختبار العلاقة بين أسعار الأسهم السوقية والقيمة الدفترية للسهم وربحية السهم.

ثالثاً: المتغير المعدل: شكل ومحتوى تقرير المراجعة (AR) Audit Report

تستخدم المتغيرات المعدلة Moderating variables لتُعدل العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل (Husaini et al., 2019). ومن الدراسة النظرية اتضح أن هدف البحث هو تحديد أثر تغير تقرير المراجعة من حيث الشكل والمحتوى بعد تبني معايير المراجعة الدولية على المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية، لذلك يمكن النظر لتغير شكل ومحتوى تقرير المراجعة كمتغير معدل للعلاقة بين سعر السهم السوقي كمتغير تابع والقيمة الدفترية لحقوق الملكية للسهم وربحية السهم كمتغيرات مستقلة. ولقد تغير شكل ومحتوى تقرير المراجعة في بيئة الممارسة المهنية في المملكة العربية السعودية منذ عام 2017 حيث أصبح إلزامياً على مكاتب المراجعة العاملة في المملكة العربية السعودية أن تطبق معايير المراجعة الدولية بدءاً من 2017/1/1، لذلك يتم قياس تغير شكل ومحتوى تقرير المراجعة (Audit Report) من خلال متغير وهمي يأخذ قيمة (صفر) قبل تغير الشكل والمحتوى أي قبل عام 2017. ويأخذ القيمة (1) بعد تغير الشكل والمحتوى أي بعد تبني معايير المراجعة الدولية أي بعد عام 2017. وذلك قياساً على (Reid et al., 2019).

رابعاً: متغيرات الرقابة

لضبط العلاقة بين المتغيرات يتم استخدام بعض متغيرات الرقابة التي قد تؤثر على المتغير التابع، ولكنها لا تدخل في نطاق الدراسة. وتم اختيار هذه المتغيرات تبعاً للدراسات السابقة، وما تم التوصل إليه في الدراسة النظرية، بحيث تنوعت هذه المتغيرات وتضمنت متغيرات ترتبط بالخصائص التشغيلية للشركة مثل: (حجم الشركة، وعمر الشركة، والرفع المالي للشركة). كما تضمنت متغيرات ترتبط بعملية المراجعة مثل: (حجم مكتب المراجعة، وتغير مراقب الحسابات). وهذا التنوع يهدف إلى تحقيق هدف البحث. ويتم قياس تلك المتغيرات كما يلي:

| | |
|--|--------------------------------|
| ويُقاس باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول الشركة في نهاية السنة المالية t. قياساً على: (Shamki and Abdul Rahman, 2013; Almujaed and Alfraih, 2020; Agbodjo et al., 2021; Outa et al., 2017) | حجم الشركة: Firm Size(Size) |
|--|--------------------------------|

| | |
|---|--|
| عمر الشركة: (Age) | ويقاس بعدد السنوات منذ قيد الشركة في سوق المال السعودي (تداول) حتى السنة t. قياسا على: (Bryan and Mason, 2020) |
| درجة الرفع المالي: Leverage (LEV) | ويقاس بنسبة إجمالي الالتزامات إلى إجمالي الأصول (نسبة الدين). قياسا على: (Shamki and Abdul Rahman, 2013; Agbodjo et al., 2021; El-Diftar and Elkalla, 2019; Rahman and Liu, 2021) |
| حجم مكتب المراجعة: Audit Firm Size (AudSize) | ويقاس بمتغير وهمي يأخذ قيمة (1) إذا كان مكتب المراجعة الذي يراجع الشركة شريكا مع أحد مكاتب المراجعة الكبرى Big4، ويأخذ القيمة (صفر) إذا كان غير ذلك. قياسا على: (Reid et al., 2019; Li et al., 2019; Abdollahi et al., 2020) |
| تغير مراقب الحسابات: Auditor change (AudChange) | ويقاس بمتغير وهمي يأخذ قيمة (1) إذا تم تغيير مراقب الحسابات خلال السنة t ويأخذ القيمة (صفر) إذا كان غير ذلك. قياسا على: (Sharma et al., 2017; Stewart and Cairney, 2019) |

وبعد إدخال المتغير المعدل ومتغيرات الرقابة على النموذج الأول فإنه يمكن صياغة نموذج الدراسة لاختبار الفرض الثاني كما يلي:

$$MV_{it} = \alpha + \beta_1 BV_{it} + \beta_2 EPS_{it} + \beta_3 AR_{it} + \beta_4 (BV*AR)_{it} + \beta_5 (EPS*AR)_{it} + \beta_6 Size_{it} + \beta_7 Age_{it} + \beta_8 LEV_{it} + \beta_9 AudSize_{it} + \beta_{10} AudChange_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث إن:

| | |
|--|---------------------|
| معامل الانحدار لتغير شكل ومحتوى تقرير المراجعة للشركة i عن السنة t. | $B_3 AR_{it}$ |
| معامل الانحدار للأثر التفاعلي للقيمة الدفترية للسهم وتقرير المراجعة للشركة i عن السنة t. | $B_4 (BV*AR)_{it}$ |
| معامل الانحدار للأثر التفاعلي لربحية السهم وتقرير المراجعة للشركة i عن السنة t. | $B_5 (EPS*AR)_{it}$ |
| معامل الانحدار لحجم الشركة i عن السنة t. | $B_6 Size_{it}$ |
| معامل الانحدار لعمر الشركة i عن السنة t. | $B_7 Age_{it}$ |
| معامل الانحدار لدرجة الرفع المالي للشركة i عن السنة t. | $B_8 LEV_{it}$ |

| | |
|--|----------------------------|
| معامل الانحدار لحجم مكتب المراجعة الذي يراجع القوائم المالية السنوية للشركة i عن السنة t . | B_9 AudSize $_{it}$ |
| معامل الانحدار لمدى تغير مراقب الحسابات للشركة i عن السنة t . | B_{10} AudChange $_{it}$ |
| الخطأ العشوائي | ε_{it} |

6-4-4 أدوات التحليل الإحصائي

لقد تم تجميع بيانات الدراسة من 114 شركة مسجلة في السوق السعودي لمدة 6 سنوات، لذلك فإن بيانات الدراسة تعد بيانات سلسلة زمنية Time Series Data عن شركة واحدة لفترة معينة من الزمن. وفي نفس الوقت هي بيانات مقطعية Cross Sections Data عن عدة شركات، أي أن هذه البيانات بيانات مقطعية تأخذ في حسابها الزمن، أي أنها من نوعية البيانات panel data وهي أحد أنواع البيانات الطولية Longitudinal التي يتم تجميعها لمفردات العينة خلال فترة زمنية معينة. (McManus, 2011).

وتتميز بيانات panel data أن الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة يكون قليل، لذلك يتم الاعتماد على هذه البيانات حتى يتم تجنب العيوب في البيانات المعتمدة على السلاسل الزمنية فقط، أو البيانات المقطعية فقط. (McManus, 2011).

والبرنامج الإحصائي الذي يتناسب مع بيانات panel data هو برنامج Eviews¹⁰. وسيتم إجراء التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة ثم تحليل الارتباط لمتغيرات الدراسة ثم أخيراً اختبار فروض الدراسة بهذا البرنامج كما يلي:

أولاً: الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

يوضح الجدول التالي الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة.

¹⁰ تم الاستعانة بالإصدار العاشر للبرنامج، متاح على <http://www.eviews.com>

جدول 2: الإحصاء الوصفي Descriptive Statistics لمتغيرات الدراسة

| | MV | BV | EPS | Aud Report | SIZE | AGE | LEV | Aud Size | Aud Change |
|--------------|---------|---------|----------|------------|---------|----------|---------|----------|------------|
| Mean | 1.41316 | 16.4296 | 1.594492 | 0.5 | 14.7459 | 29.588 | 0.40498 | 0.48684 | 0.576023 |
| Median | 1.38229 | 14.8534 | 0.821348 | 0.5 | 14.575 | 28 | 0.39495 | 0 | 1 |
| Maximum | 2.26933 | 73.8122 | 12.48274 | 1 | 19.9889 | 65 | 1.19744 | 1 | 1 |
| Minimum | 0 | 0.25747 | -0.3008 | 0 | 9.85661 | 2 | 0.01199 | 0 | 0 |
| Std. Dev. | 0.32436 | 8.53327 | 2.044801 | 0.5004 | 1.59965 | 13.7697 | 0.22465 | 0.50019 | 0.49455 |
| Skewness | 0.18654 | 2.17900 | 1.815771 | 0 | 0.65982 | 0.33775 | 0.24132 | 0.05265 | -0.30767 |
| Kurtosis | 2.95757 | 12.9181 | 6.438352 | 1 | 3.88031 | 2.643551 | 2.39095 | 1.00277 | 1.09466 |
| | | | | | | | | | |
| Jarque-Bera | 4.01825 | 3344.8 | 712.7953 | 114 | 71.717 | 16.6254 | 17.2108 | 114.000 | 114.255 |
| Probability | 0.13411 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0.00025 | 0.00018 | 0 | 0 |
| | | | | | | | | | |
| Sum | 966.599 | 11237.9 | 1090.632 | 342 | 10086.2 | 20238 | 277.009 | 333 | 394 |
| Sum Sq. Dev. | 71.8585 | 49733.9 | 2855.768 | 171 | 1747.70 | 129501.7 | 34.4697 | 170.882 | 167.047 |
| | | | | | | | | | |
| Observations | 684 | 684 | 684 | 684 | 684 | 684 | 684 | 684 | 684 |

يوضح الجدول السابق نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة باختلاف أنواعها سواء متغيرا تابعا، أو مستقلا، أو معدلا، أو رقابيا.

فبالنسبة للقيمة السوقية للسهم (MV) يتضح من الجدول السابق أنه تم استخدام اللوغاريتم الطبيعي للقيمة السوقية للسهم حتى يتحقق التوزيع الطبيعي للمتغير، ومن ثم تتحقق النتائج المرضية لنموذج الدراسة وذلك قياسا على دراسة (El-Diftar and Elkalla, 2019). كما يتضح أن درجة الالتواء Skewness تبلغ 0.18654 أي أنها قريبة من الصفر، حيث إن درجة الالتواء تكون صفرا أو قريبة من الصفر عند التوزيع الطبيعي، كما أن درجة التفرطح Kurtosis تبلغ 2.95757 قريبة من 3، حيث إن درجة التفرطح تكون 3 أو قريبة من 3 عند التوزيع الطبيعي. لذلك يمكن اعتبار هذا المتغير قريبا من التوزيع الطبيعي في ظل عينة حجمها 30 فأكثر (السواعي، 2011، ص 115).

وبالنسبة للقيمة الدفترية للسهم (BV) فيتضح من الجدول السابق أنها تتراوح من 73.8 ريال إلى 0.25 ريال. والوسط الحسابي لها يبلغ 16.4 ريال كما أن أغلبية الشركات في عينة الدراسة تبلغ 14.8 ريال. ولكن يتضح من الإحصاء الوصفي لهذا المتغير أنه ليس قريبا من التوزيع الطبيعي حيث إن درجة الالتواء تبلغ 2.17 أما درجة التفرطح تبلغ 12.9.

أما بالنسبة لربحية السهم (EPS) فيتضح أن الوسط الحسابي لها يبلغ 1.59 ريال وأن أغلبية الشركات في عينة الدراسة تبلغ ربحية سهمها 0.82 ريال، كما أن أعلى ربحية تحققت خلال فترة الدراسة 12.48 ريال. كما يتضح أن هذا المتغير إلى حد ما يتبع التوزيع الطبيعي حيث إن درجة الالتواء تبلغ 1.8 ودرجة التفرطح تبلغ 6.4، وذلك لأن حجم العينة كبير يبلغ 684 مشاهدة.

أما الإحصاء الوصفي للمتغير المعدل والمتمثل في شكل ومحتوى تقرير المراجعة (AudReport) فكما اتضح عند تحديد وقياس المتغيرات أنه يقاس بمتغير وهمي، لذلك لا يوجد معنى من إجراء التحليل الوصفي له.

وبالنسبة للإحصاء الوصفي لمتغيرات الرقابة فإن هذه المتغيرات تتمثل في حجم الشركة، وعمر الشركة، ودرجة الرفع المالي للشركة، وحجم مكتب المراجعة، ومدى تغير مراقب الحسابات.

ولقد تم قياس كل من حجم مكتب المراجعة AudSize ومدى تغير مراقب الحسابات AudChange بمتغير وهمي لذلك لا يوجد معنى من تحليل هذه المتغيرات وصفيًا.

وبالنسبة لمتغير حجم الشركة Size فقد تم قياسه باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول الشركة بدلا من التعبير عنه بالريال السعودي وذلك لجعله يتوزع توزيعا طبيعيا حتى تتحقق دقة نتائج نموذج الدراسة. فقد بلغت درجة الالتواء 0.65 أي قريبة من الصفر، كما أن درجة التفرطح تبلغ 3.8 قريبة من 3 أي يتوزع توزيعا طبيعيا.

وبالنسبة لمتغير عمر الشركة Age فمن جدول الإحصاء الوصفي يتضح أن الوسط الحسابي لعمر الشركات السعودية والتي تدخل ضمن عينة الدراسة يبلغ 29.58 سنة وأن أغلبية الشركات عمرها 28 سنة. كما يتضح أن هذا المتغير يتبع التوزيع الطبيعي حيث إن درجة الالتواء تبلغ 0.3 ودرجة التفرطح تبلغ 2.64.

وبالنسبة لمتغير درجة الرفع المالي LEV للشركة فيتضح أن الوسط الحسابي له يبلغ %40.4 ، وتتراوح درجة الرفع المالي للشركات السعودية في عينة الدراسة بين %119 و %1، ولكن معظم الشركات خلال فترة الدراسة لديها درجة رفح مالي تبلغ %39.4. ويتبع هذا المتغير التوزيع الطبيعي، لأن درجة الالتواء تبلغ 0.24 ودرجة التفرطح تبلغ 2.39 وهذه القيم قريبة من التوزيع الطبيعي في ظل عينة حجمها أكثر من 30 (السواحي،2011).

ثانياً: نتائج تحليل الارتباط

يظهر في الجدول التالي الارتباط بين المتغيرات من خلال استخدام معامل ارتباط بيرسون¹¹ لتحديد درجة الارتباط بين المتغيرات.

جدول 3: مصفوفة الارتباط (Pearson Correlation) لمتغيرات الدراسة

| | MV | BV | EPS | Aud Report | Size | Age | LEV | Aud Size | Aud Change |
|------------|----------|----------|----------|------------|----------|----------|----------|----------|------------|
| MV | 1 | 0.512909 | 0.715956 | -0.14797 | 0.013223 | 0.254472 | -0.11946 | 0.197226 | 0.07533 |
| BV | 0.512909 | 1 | 0.55801 | -0.01788 | 0.399232 | 0.271141 | -0.23376 | 0.2152 | 0.041678 |
| EPS | 0.715956 | 0.55801 | 1 | -0.20598 | 0.204302 | 0.175169 | -0.12709 | 0.276927 | 0.073094 |
| Aud Report | -0.14797 | -0.01788 | -0.20598 | 1 | 0.000147 | 0.109014 | 0.042206 | -0.18427 | 0.023667 |
| Size | 0.013223 | 0.399232 | 0.204302 | 0.000147 | 1 | -0.16287 | 0.308302 | 0.445018 | 0.079241 |
| Age | 0.254472 | 0.271141 | 0.175169 | 0.109014 | -0.16287 | 1 | -0.15948 | -0.08263 | -0.00528 |
| LEV | -0.11946 | -0.23376 | -0.12709 | 0.042206 | 0.308302 | -0.15948 | 1 | 0.15097 | -0.02864 |
| Aud Size | 0.197226 | 0.2152 | 0.276927 | -0.18427 | 0.445018 | -0.08263 | 0.15097 | 1 | 0.160898 |
| Aud Change | 0.07533 | 0.041678 | 0.073094 | 0.023667 | 0.079241 | -0.00528 | -0.02864 | 0.160898 | 1 |

يوضح الجدول السابق مصفوفة الارتباط بين المتغيرات لعينة تحتوي على 684 مشاهدة، ويتضح أن أعلى ارتباط يظهر بين القيمة السوقية للسهم وكل من القيمة الدفترية للسهم وربحية السهم وذلك لارتباطهما بالمقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية. كما أنها علاقة ارتباط موجبة، وهذا

¹¹ تم الحصول عليه من خلال برنامج Eviews 10

يجعل من المتوقع وجود علاقة طردية بينهما، مما يدل على أن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية للشركات السعودية المسجلة في سوق المال لديها مقدرة تقييمية.

كما يتضح أن هناك علاقة ارتباط سالبة بين تقرير المراجعة وكل من القيمة السوقية للسهم والقيمة الدفترية وربحية السهم، مما يؤدي إلى توقع علاقة عكسية بينهما

وبالنظر للجدول السابق فيما يخص معامل الارتباط بين متغيرات الرقابة والمتغير التابع والمتغيرين المستقلين فإن معاملات الارتباط بينهما متفاوتة، كما أن معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة متفاوتة أيضاً، ولكن أغلبيتها منخفضة. وهذا ينعكس إيجاباً على قوة النموذج المستخدم في الدراسة (Outa et al., 2017).

ثالثاً: نتائج اختبار فرضي البحث

لوصول لأهداف الدراسة وتبعاً لطبيعة البيانات المستخدمة في الدراسة فإن الملائم لاختبار فرضي البحث هو تحليل الانحدار بطريقة المربعات الصغرى Panel Least Squares. وتم إجراء هذا التحليل من خلال برنامج Eviews. وتظهر نتائج اختبار فرضي البحث كما يلي:

أ- نتيجة اختبار الفرض الأول:

يستهدف هذا الفرض التحقق من وجود المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية للشركات المساهمة المسجلة في سوق المال السعودي. وذلك من خلال اختبار العلاقة بين القيمة السوقية للسهم كرد فعل لاستخدام المعلومات المحاسبية عند اتخاذ القرارات، وأهم هذه المعلومات هي؛ القيمة الدفترية للسهم وربحية السهم. والمتمثل في نموذج (Ohlson) لقياس المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية. والذي يتضح في المعادلة التالية:

$$MV_{it} = \alpha + \beta_1 BV_{it} + \beta_2 EPS_{it} + \varepsilon_{it}$$

وتظهر نتائج تحليل الانحدار للنموذج السابق في الجدول التالي:

جدول 4: نتائج تحليل الانحدار للفرض الأول

Dependent Variable: MV

Method: Panel Least Squares

Sample: 2014 2019

Periods included: 6

Cross-sections included: 114

Total panel (balanced) observations: 684

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|-------|
| C | 1.152471 | 0.018705 | 61.61245 | 0 |
| BV | 0.006259 | 0.001202 | 5.208679 | 0 |
| EPS | 0.098994 | 0.005015 | 19.73938 | 0 |
| | | | | |
| R-squared | 0.531267 | Mean dependent var | 1.413157 | |
| Adjusted R-squared | 0.529891 | S.D. dependent var | 0.324361 | |
| S.E. of regression | 0.222396 | Akaike info criterion | -0.16433 | |
| Sum squared resid | 33.68239 | Schwarz criterion | -0.14447 | |
| Log likelihood | 59.20215 | Hannan-Quinn criter. | -0.15665 | |
| F-statistic | 385.9271 | Durbin-Watson stat | 0.514397 | |
| Prob(F-statistic) | 0 | | | |

بالنظر للجدول السابق يتضح أن قيمة (Adjusted R²) تبلغ 0.52981 وهذا يعني أن القوة التفسيرية للنموذج جيدة وتتمكن من تحديد المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية، مع إظهار أن هذه المقدرة متزايدة مع الزمن (Fuad et al., 2017). وذلك يعني أن أغلبية التغيرات في سعر السهم السوقية حدثت بسبب المعلومات المحاسبية في القوائم المالية. وأهم هذه المعلومات هي القيمة الدفترية للسهم وربحية السهم.

كما يتضح أن معامل التحديد R² يبلغ 0.531267 وهذا يعني أن 53% تقريبا من التغير في القيمة السوقية للسهم يفسره التغير في القيمة الدفترية للسهم وربحية السهم وأن 47% من التغيرات ترجع للعوامل الأخرى. (السواحي، 2011، ص 109).

كما يمكن استنتاج أن المعنوية الكلية للنموذج مرتفعة حيث إن قيمة F الإحصائية تبلغ 385.9271 بمستوى معنوية 0.00 وهذا يدعم صلاحية النموذج لقياس المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية في الشركات السعودية.

وبالنظر لنتائج تحليل الانحدار لنموذج (Ohlson) يتضح أن العلاقة بين القيمة السوقية للسهم وكل من القيمة الدفترية للسهم وربحية السهم علاقة طردية معنوية، حيث إن معامل الانحدار للمتغيرين (Coefficient) بقيمة موجبة وبمستوى معنوية أقل من 5%. وهذا يعني أن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية للشركات المسجلة بسوق المال السعودي خاصة القيمة الدفترية للسهم وربحية السهم لديهما مقدرة تقييمية. وهذا يتماشى مع الفرض الأول للبحث لذلك يتم قبول الفرض الأول للبحث.

وتتمشى هذه النتيجة جزئياً مع دراسة (Alomair et al., 2022) حيث اختبرت هذه الدراسة المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية للشركات السعودية، مستخدمة نموذج Ohlson في قياسها وتوصلت إلى أن القيمة الدفترية فقط لها مقدرة تقييمية في الشركات المسجلة في سوق المال السعودي. وتختلف هذه النتيجة مع نتيجة البحث بسبب اختلاف الفترة التي يغطيها البحثين.

كما تتفق نتيجة البحث جزئياً مع نتيجة دراسة (Alnodel 2018) حيث توصلت هذه الدراسة إلى أن ربحية السهم لها مقدرة تقييمية بينما ليس الأمر كذلك بالنسبة للقيمة الدفترية للسهم. ويرجع اختلاف النتائج مع هذه الدراسة إلى اختلاف عينة الشركات المطبق عليها الدراسة حيث طبقت دراسة (Alnodel 2018) على الشركات السعودية في قطاع التأمين فقط.

ب- نتيجة اختبار الفرض الثاني:

استهدف هذا الفرض اختبار تأثير تغير شكل ومحتوى تقرير المراجعة بسبب تبني معايير المراجعة الدولية على المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية. ويظهر نموذج الانحدار كما يلي:

$$MV_{it} = \alpha + \beta_1 BV_{it} + \beta_2 EPS_{it} + \beta_3 AR_{it} + \beta_4 (BV*AR)_{it} + \beta_5 (EPS*AR)_{it} + \beta_6 Size_{it} + \beta_7 Age_{it} + \beta_8 LEV_{it} + \beta_9 AudSize_{it} + \beta_{10} AudChange_{it} + \varepsilon_{it}$$

وتظهر نتائج تحليل الانحدار للنموذج السابق في الجدول التالي:

جدول 5: نتائج تحليل الانحدار للفرض الثاني

Dependent Variable: MV

Method: Panel Least Squares

Sample: 2014 2019

Periods included: 6

Cross-sections included: 114

Total panel (balanced) observations: 684

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|--------|
| C | 1.84153 | 0.091024 | 20.23126 | 0 |
| BV | 0.010143 | 0.001885 | 5.380567 | 0 |
| EPS | 0.084126 | 0.006379 | 13.1887 | 0 |
| Aud Report | -0.07001 | 0.035725 | -1.95981 | 0.0504 |
| BV*AR | 0.000994 | 0.002298 | 0.432427 | 0.6656 |
| EPS*AR | 0.028269 | 0.010047 | 2.813823 | 0.005 |
| SIZE | -0.05844 | 0.006784 | -8.61424 | 0 |
| AGE | 0.001394 | 0.000638 | 2.183671 | 0.0293 |
| LEV | 0.158235 | 0.040942 | 3.864899 | 0.0001 |
| Aud Size | 0.049157 | 0.018734 | 2.623894 | 0.0089 |
| Aud Change | 0.023768 | 0.01636 | 1.452825 | 0.1467 |
| R-squared | 0.596396 | Mean dependent var | 1.413157 | |
| Adjusted R-squared | 0.590399 | S.D. dependent var | 0.324361 | |
| S.E. of regression | 0.207591 | Akaike info criterion | -0.29054 | |
| Sum squared resid | 29.00238 | Schwarz criterion | -0.21772 | |
| Log likelihood | 110.3644 | Hannan-Quinn criter. | -0.26236 | |
| F-statistic | 99.44745 | Durbin-Watson stat | 0.572823 | |
| Prob(F-statistic) | 0 | | | |

بالنظر للجدول السابق يتضح أن القوة التفسيرية للنموذج ارتفعت عن النموذج السابق الذي كان يستهدف قياس المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية فقط. ويرجع ذلك إلى إدخال عدة متغيرات

رقابة للنموذج السابق مع إدخال تغيير شكل ومحتوى تقرير المراجعة كمتغير معدل. حيث ارتفعت قيمة (R^2 Adjusted) وأصبحت تبلغ 0.590399 وبذلك يمكن تفسير معظم التغيرات في القيمة السوقية للسهم من خلال هذا النموذج. والذي يؤكد صلاحية النموذج لاختبار العلاقة بين المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية وتقرير المراجعة أن قيمة F الإحصائية تبلغ 99.44745 بمستوى معنوية 0.00.

وبتحليل جدول الانحدار السابق والنظر لمعاملات الانحدار للمتغيرات المستقلة بعد إدخال المتغير المعدل (تقرير المراجعة) يتضح أن اتجاه العلاقة بينهما وبين القيمة السوقية للسهم لم تتغير وهذا يعني أن مازال للمعلومات المحاسبية مقدرة تقييمية. ولكن يتضح أن العلاقة بين القيمة السوقية للسهم وتقرير المراجعة علاقة عكسية، ولكنها غير معنوية.

ومستوى المعنوية للأثر التفاعلي للقيمة الدفترية للسهم وتقرير المراجعة¹² ($BV*AR$) بلغت 0.6656 أي أعلى من 0.05. بينما مستوى المعنوية للأثر التفاعلي لربحية السهم وتقرير المراجعة ($EPS*AR$) بلغت 0.005 أي أقل من 0.05، وبذلك يتم قبول الفرض الثاني للبحث جزئياً.

وهذا يعني أن تغيير شكل ومحتوى تقرير المراجعة يؤثر على المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية من خلال ربحية السهم فقط وليس من خلال القيمة الدفترية للسهم. وذلك يتمشى مع نتائج دراسة (Alnodel 2018) حيث توصل إلى أن ربحية السهم للشركات السعودية لها مقدرة تقييمية بينما الأمر ليس كذلك بالنسبة للقيمة الدفترية للسهم.

وبالنظر لنتائج تحليل الانحدار لمتغيرات الرقابة وعلاقتها بالمتغير التابع يتضح أن القيمة السوقية للسهم في الشركات المساهمة المسجلة بسوق المال السعودي تتأثر إيجاباً بكل من عمر الشركة ودرجة الرفع المالي لديها وحجم مكتب المراجعة، أي أن هذه المتغيرات لها مقدرة تقييمية. كما لم تتأثر بتغير مراقب الحسابات، بينما تتأثر سلباً بحجم الشركة.

¹² سيتم قبول أو رفض فرض البحث الثاني تبعاً لمعنوية المتغير التفاعلي ($BV*AR$) و ($EPS*AR$)

ونخلص من تحليل نتائج اختبار فرضي البحث أن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية للشركات المساهمة السعودية المسجلة في سوق المال لديها مقدرة تقييمية. وهذه المقدرة تتأثر بتغير شكل ومحتوى تقرير المراجعة من حيث ربحية السهم فقط.

6-4-5 التحليل الإضافي

يتم إجراء التحليل الإضافي لتوفير مزيداً من الأفكار والرؤى حول الآلية التي يتم من خلالها قياس المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية (Reid et al., 2019)، بالإضافة إلى زيادة الدقة والوضوح للعلاقة بين المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية وتغير شكل ومحتوى تقرير المراجعة.

وفي التحليل الإضافي يتم إعادة اختبار فروض الدراسة بعد تعديل النموذج الأساسي لاختبار الفرض الأول وذلك بإضافة متغير مستقل جديد. وأيضاً إعادة اختبار النموذج الأساسي لاختبار الفرض الثاني من خلال إضافة متغيرات رقابة. ثم يتم عقد مقارنة بين نتائج التحليل الإضافي ونتائج التحليل الأساسي للوقوف على الاختلاف بينهما وأثر ذلك على النتائج التي تم التوصل إليها في التحليل الأساسي. وسيتم اختبار فرضي البحث في ظل التحليل الإضافي كما يلي:

أ- اختبار الفرض الأول في التحليل الإضافي

تم إجراء تحليل إضافي على النموذج الأساسي الذي يختبر الفرض الأول من خلال إضافة متغير مستقل آخر على نموذج (Ohlson) لقياس المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية. حيث أضافت العديد من الدراسات ومنها (Purswani and Shamki and Abdul Rahman, 2013; El-Diftar and Elkalla, 2019; and Anuradha, 2017) وهو التدفق النقدي التشغيلي للسهم (CFO) ويقاس بنصيب السهم من صافي التدفق النقدي التشغيلي. ويتم حسابه من خلال قسمة صافي التدفق النقدي التشغيلي على عدد الأسهم العادية القائمة في تاريخ إعداد القوائم المالية. قياساً على دراسة كل من (Shamki and Abdul Rahman, 2013; El-Diftar and Elkalla, 2019). وبعد إضافة هذا المتغير يظهر النموذج لاختبار الفرض الأول كما يلي:

$$MV_{it} = \alpha + \beta_1 BV_{it} + \beta_2 EPS_{it} + \beta_3 CFO_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث إن: $\beta_3 CFO_{it}$ يمثل معامل الانحدار لـ صافي التدفق النقدي التشغيلي لسهم الشركة i عن السنة t .

أما باقي المتغيرات كما في النموذج الأساسي.

ويتم اختبار فرض البحث في ظل التحليل الإضافي من خلال تحليل الانحدار بطريقة المربعات الصغرى Panel Least Squares. مع ملاحظة أن هدف الفرض الأول لم يتغير في التحليل الإضافي عن الهدف في التحليل الأساسي.

ويوضح جدول رقم (6) نتائج اختبار الفرض الأول في ظل التحليل الإضافي مقارنة بنتائج الفرض الأول في التحليل الأساسي.

جدول 6: نتائج اختبار الفرض الأول في ظل تحليل الإضافي مقارنة بنتائج التحليل الأساسي

| الفرض الأول | | | | | |
|---|-----------------|-------|-------------------------|-----------------|--------|
| $MV_{it} = \alpha + \beta_1 BV_{it} + \beta_2 EPS_{it} + \beta_3 CFO_{it} + \varepsilon_{it}$ | | | | | |
| Variable | التحليل الأساسي | | Variable | التحليل الإضافي | |
| | Coefficient t | Prob. | | Coefficient | Prob. |
| C | 1.152471 | 0 | C | 1.15222 | 0 |
| BV | 0.006259 | 0 | BV | 0.006399 | 0 |
| EPS | 0.098994 | 0 | EPS | 0.100268 | 0 |
| | | | CFO | -0.0015 | 0.6788 |
| R ² | 0.531267 | | R ² | 0.531386 | |
| Adjusted R ² | 0.529891 | | Adjusted R ² | 0.529318 | |
| F-statistic | 385.9271 | | F-statistic | 257.029 | |
| Prob.(F-statistic) | 0 | | Prob.(F-statistic) | 0 | |

بتحليل النتائج في الجدول السابق يتضح أن قيمة (Adjusted R²) تغيرت تغيراً طفيفاً جداً في التحليل الإضافي عن التحليل الأساسي، وهذا يدعم القوة التفسيرية للنموذج في تحديد المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية. كما أن المعنوية الكلية للنموذج مازالت مرتفعة، ولكنها أقل من

النموذج الأساسي، وقد يكون السبب في ذلك هو إضافة التدفق النقدي التشغيلي للسهم لنموذج (Ohlson) كمتغير مستقل واختبار مدى مقدرة التقييمية.

كما يتضح أن العلاقة بين القيمة السوقية للسهم والتدفق النقدي التشغيلي للسهم علاقة عكسية ليست معنوية. وهذا يعني أن هذا المتغير الذي تم إضافته للنموذج ليس له مقدرة تقييمية في الشركات المساهمة المسجلة بسوق المال السعودي. وذلك يدعم قوة النموذج المستخدم في التحليل الأساسي الذي يحتوي فقط على القيمة الدفترية للسهم وربحية السهم.

ب- اختبار الفرض الثاني في التحليل الإضافي

تم إجراء تحليل إضافي على النموذج الأساسي الذي يختبر الفرض الثاني من خلال إدخال متغيرين إضافيين كمتغيرات رقابة، وهما:

خسارة الشركة (Loss): ويقاس بمتغير وهمي يأخذ قيمة (1) إذا حققت الشركة خسائر - صافي الدخل بقيمة سالبة - خلال السنة أو يأخذ القيمة (صفر) إذا كان غير ذلك. قياسا على: (Robu and Robu, 2015; Fuad et al., 2017; Abdollahi et al., 2020

طول فترة ارتباط مراقب الحسابات (AudTenure): ويقاس بعدد السنوات التي يظل فيها نفس مراقب الحسابات للشركة. قياسا على (Türel et al., 2017; Atmojo and Sukirman, 2019; Kuang et al., 2020) وبعد إضافة هذين المتغيرين يظهر النموذج لاختبار الفرض الثاني كما يلي:

$$MV_{it} = \alpha + \beta_1 BV_{it} + \beta_2 EPS_{it} + \beta_3 CFO_{it} + \beta_4 AR_{it} + \beta_5 (BV*AR)_{it} + \beta_6 (EPS*AR)_{it} + \beta_7 (CFO*AR)_{it} + \beta_8 Size_{it} + \beta_9 Age_{it} + \beta_{10} LEV_{it} + \beta_{11} AudSize_{it} + \beta_{12} AudChange_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث إن: $\beta_3 CFO_{it}$ يمثل معامل الانحدار لصافي التدفق النقدي التشغيلي لسهم الشركة i عن السنة t . أما $\beta_7 (CFO*AR)_{it}$ فيمثل معامل الانحدار للأثر التفاعلي لصافي التدفق النقدي التشغيلي للسهم وتقرير المراجعة للشركة i عن السنة t . وباقي المتغيرات كما في النموذج الأساسي.

ويتم إجراء تحليل الانحدار لاختبار هذا الفرض بطريقة المربعات الصغرى Panel Least Squares. ويوضح جدول رقم (7) نتائج اختبار الفرض الثاني في ظل التحليل الإضافي مقارنة بنتائج الفرض الثاني في التحليل الأساسي.

جدول 7: نتائج اختبار الفرض الثاني في ظل التحليل الإضافي مقارنة بنتائج التحليل الأساسي

| الفرض الثاني | | | | | |
|---|-----------------|--------|-------------------------|-----------------|--------|
| $MV_{it} = \alpha + \beta_1 BV_{it} + \beta_2 EPS_{it} + \beta_3 CFO_{it} + \beta_4 AR_{it} + \beta_5 (BV*AR)_{it} + \beta_6 (EPS*AR)_{it} + \beta_7 (CFO*AR)_{it} + \beta_8 Size_{it} + \beta_9 Age_{it} + \beta_{10} LEV_{it} + \beta_{11} AudSize_{it} + \beta_{12} AudChange_{it} + \varepsilon_{it}$ | | | | | |
| Variable | التحليل الأساسي | | Variable | التحليل الإضافي | |
| | Coefficient | Prob. | | Coefficient | Prob. |
| C | 1.84153 | 0 | C | 1.881542 | 0 |
| BV | 0.010143 | 0 | BV | 0.009109 | 0 |
| EPS | 0.084126 | 0 | EPS | 0.075961 | 0 |
| | | | CFO | 0.009875 | 0.0568 |
| Aud Report | -0.07001 | 0.0504 | Aud Report | -0.07067 | 0.0491 |
| BV*AR | 0.000994 | 0.6656 | BV*AR | 0.002265 | 0.3464 |
| EPS*AR | 0.028269 | 0.005 | EPS*AR | 0.035987 | 0.002 |
| | | | CFO*AR | -0.01102 | 0.1082 |
| SIZE | -0.05844 | 0 | SIZE | -0.06075 | 0 |
| AGE | 0.001394 | 0.0293 | AGE | 0.00129 | 0.0446 |
| LEV | 0.158235 | 0.0001 | LEV | 0.157606 | 0.0003 |
| Aud Size | 0.049157 | 0.0089 | Aud Size | 0.046989 | 0.0128 |
| Aud Change | 0.023768 | 0.1467 | Aud Change | 0.022963 | 0.2408 |
| | | | LOSS | -0.01491 | 0.4933 |
| | | | Aud Tenure | 0.00146 | 0.8092 |
| R ² | 0.596396 | | R ² | 0.598883 | |
| Adjusted R ² | 0.590399 | | Adjusted R ² | 0.590489 | |
| F-statistic | 99.44745 | | F-statistic | 71.34595 | |
| Prob.(F-statistic) | 0 | | Prob.(F-statistic) | 0 | |

لا يختلف هدف الفرض الثاني في التحليل الإضافي عن التحليل الأساسي، ولكن الاختلاف يكمن في اختياره بعد إضافة متغير مستقل آخر (التدفق النقدي التشغيلي للسهم) وإضافة متغيرين رقابيين (خسارة الشركة، وطول فترة ارتباط مراقب الحسابات)

وبالنظر لنتائج تحليل الانحدار التي تظهر في الجدول السابق يتضح أن القوة التفسيرية للنموذج ازدادت في ظل التحليل الإضافي عن التحليل الأساسي، وقد يرجع ذلك إلى زيادة المتغيرات في هذا النموذج سواء المستقلة أو الرقابية.

وبتحليل جدولي الانحدار المقارن (جدول رقم 7) يتضح أن تأثير المتغير المعدل (شكل ومحتوى تقرير المراجعة) في التحليل الإضافي لم يتغير عن التحليل الأساسي، حيث مازالت العلاقة بين القيمة السوقية للسهم وتقرير المراجعة علاقة عكسية، ولكنها أصبحت معنوية. كما أن الأثر التفاعلي للقيمة الدفترية للسهم وتقرير المراجعة ($BV*AR$) مازال غير معنوي، بينما الأثر التفاعلي لربحية السهم وتقرير المراجعة ($EPS*AR$) مازال معنوي. وبالنظر للأثر التفاعلي للتدفق النقدي التشغيلي وتقرير المراجعة ($CFO*AR$) يتضح أنه أيضا غير معنوي. وبالتالي فإن تغير شكل ومحتوى تقرير المراجعة يؤثر على المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية من خلال ربحية السهم فقط. وهذه النتيجة تتطابق مع النتيجة التي تم التوصل إليها في التحليل الأساسي.

وبالنسبة لتحليل الانحدار لمتغيرات الرقابة التي تم إضافتها وعلاقتها بالمتغير التابع فيتضح أن العلاقة بين القيمة السوقية للسهم في الشركات المساهمة المسجلة بسوق المال السعودي وخسارة الشركة علاقة عكسية غير معنوية. بينما العلاقة بينها وبين طول فترة ارتباط مراقب الحسابات فإنها إيجابية، ولكنها غير معنوية أيضا.

ونخلص من نتائج التحليل الإضافي أن النتائج المتوصل إليها في هذا التحليل لم تختلف عن النتائج التي تم التوصل إليها في التحليل الأساسي، كما لم يؤثر على قبول فرضي البحث. وذلك يدعم قوة النموذجين المستخدمين في التحليل الأساسي.

6-5 نتائج البحث والتوصيات ومجالات البحث المقترحة

تبعاً لما تم التوصل إليه في الدراسة النظرية والتطبيقية السابقة يمكن استخلاص نتائج الدراسة والتوصيات ومجالات البحث المقترحة كما يلي:

6-5-1 نتائج البحث

استهدف البحث دراسة واختبار المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية، واختبار العلاقة بين شكل ومحتوى تقرير المراجعة تبعاً لمعايير المراجعة الدولية والمقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية. وبعد الانتهاء من الدراسة النظرية والتطبيقية تم التوصل لمجموعة من النتائج التي قد تكون مهمة للمديرين في الشركات والمستثمرين المتعاملين في سوق المال وأيضاً للهيئات المهنية الساعية لتطوير مهنة المحاسبة والمراجعة. وأهم هذه النتائج ما يلي:

- تعد المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية من الموضوعات الهامة في الوقت الحاضر التي يهتم بها الأكاديميين والاقتصاديين، حيث تفعل استخدام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاقتصادية مما يجعل سعر السهم السوقي مرآة عاكسة للأداء الاقتصادي للشركة مما يؤثر بالإيجاب على كفاءة سوق المال.
- توصلت الدراسة النظرية إلى أنه يوجد العديد من النماذج المستخدمة في قياس المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية، ولكن أهم وأشهر النماذج المستخدمة في البحوث المحاسبية هو نموذج (Ohlson) والذي يمكن من خلاله تحديد مدى استجابة سعر السهم للمعلومات المحاسبية، وأهم هذه المعلومات القيمة الدفترية للسهم وربحية السهم.
- بتطبيق نموذج (Ohlson) على الشركات المساهمة المسجلة بسوق المال السعودي اتضح أن سعر السهم في هذه الشركات تغير واستجاب لتغير القيمة الدفترية للسهم وربحية السهم. مما يدل على أن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية لهذه الشركات لديها مقدرة تقييمية.
- تم ادخال صافي التدفق النقدي التشغيلي للسهم كمتغير آخر على نموذج (Ohlson) حيث يمثل أحد المعلومات المحاسبية والتي يمكن أن يستجيب لها سعر السهم. لكن النتيجة التي تم التوصل إليها أن هذا المتغير لم يؤثر على سعر السهم وبالتالي ليس له مقدرة تقييمية.

- طبقت المملكة العربية السعودية معايير المراجعة الدولية منذ عام 2017. ومنذ ذلك التاريخ فإن مكاتب المراجعة العاملة في المملكة العربية السعودية تلتزم بمعايير المراجعة الدولية عند تنفيذ عملية المراجعة. ويعد تقرير المراجعة من أهم العناصر في عملية المراجعة التي تأثرت بتطبيق المعايير الدولية، حيث اختلف تماما شكل ومحتوى تقرير المراجعة بعد تطبيق المعايير الدولية.
- سعى البحث لتحديد العلاقة بين تغير شكل ومحتوى تقرير المراجعة والمقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية. وتم اختبار هذه العلاقة بالربط بين نموذج (Ohlson) لقياس المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية وتقرير المراجعة من خلال جعل تقرير المراجعة متغيرا معدلا. وتوصلت الدراسة التطبيقية إلى أن تغير شكل ومحتوى تقرير المراجعة يؤثر على المقدرة التقييمية لربحية السهم دون التأثير على القيمة الدفترية.
- كما تم ادخال مجموعة من متغيرات الرقابة سواء في التحليل الأساسي أو التحليل الإضافي لضبط العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة. واتضح من نتائج الدراسة التطبيقية أن سعر السهم يتأثر إيجابا بكل من عمر الشركة والرفع المالي للشركة وحجم مكتب المراجعة، وذلك يعنى أن الاقبال على شراء السهم وبالتالي يزداد سعر السهم مع زيادة عمر الشركة وذلك لزيادة الثقة في كفاءة الإدارة. كما يزداد مع زيادة الرفع المالي وقد يكون ذلك بسبب اقتناع المستثمرين أن الشركات القادرة على الاقتراض هي شركات وضعها المالي جيد مما يؤدي إلى زيادة الاقبال على السهم. وأيضا يزداد سعر السهم كلما كان حجم مكتب المراجعة كبير، ويمكن تفسير ذلك بزيادة ثقة المستثمرين في القوائم المالية التي يتم مراجعتها من خلال مكاتب مراجعة كبرى وخاصة عندما تكون من مكاتب المراجعة الكبرى العالمية Big 4.
- كما توصلت الدراسة التطبيقية إلى أن سعر السهم يتأثر سلبا بحجم الشركة، وقد يمكن تفسير ذلك بأن معظم المستثمرين يتجهون لشراء أسهم الشركات التي في مرحلة النمو حيث مستقبلها يكون أفضل من الشركات التي في مرحلة النضج. كما تم التوصل إلى أن سعر السهم يتأثر سلبا بخسارة الشركة وهذا منطقيا حيث تمثل الخسارة في القوائم المالية عنصر طارد للمستثمرين مما يقل الاقبال على السهم ومن ثم يقل سعره.
- ايضا توصلت الدراسة التطبيقية إلى أن سعر السهم لم يتأثر بتغير مراقب الحسابات ولا بطول فترة ارتباط مراقب الحسابات بعمل المراجعة.

6-5-2 توصيات البحث

تبعاً لما تم التوصل إليه من نتائج في الدراسة النظرية والتطبيقية واعتماداً على مشكلة البحث وفي ضوء حدوده فإنه يمكن التوصية بما يلي:

- زيادة الاهتمام من قبل الجهات المهنية المنوطة بتطوير مهنة المحاسبة بموضوع المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية، لأن لها أثر إيجابي على منفعة وجودة المعلومات المحاسبية، والتي تتعكس إيجاباً على القرارات الاقتصادية مما يؤدي إلى تعظيم ثروة الملاك ومن ثم زيادة رفاهية المجتمع.

- قيام الهيئات المهنية المهتمة بتطوير مهنة المراجعة بالإشراف على مكاتب المراجعة والتحقق من التزامها بتطبيق معايير المراجعة الدولية، مما يعود بالنفع على بيئة الممارسة المهنية.

- توصيل فكرة اندماج مكاتب المراجعة الصغرى لأصحاب هذه المكاتب لتكوين مكاتب أكبر ومحاولة الشراكة مع مكاتب المراجعة الكبرى Big 4، حيث إن حجم مكتب المراجعة يؤثر إيجاباً على سعر السهم، وبالتالي معظم الشركات تسعى لتكليف مكتب كبير لمراجعة قوائمها المالية بدلاً من المكاتب الصغيرة.

- زيادة الوعي لدى أقسام المحاسبة والمراجعة في الجامعات للاهتمام أكثر بتدريس معايير المراجعة الدولية لما لها من أثر إيجابي على خريج المحاسبة لينتمى مع حاجة سوق العمل، حيث إن الاتجاه الحالي هو تطبيق معايير المراجعة الدولية وذلك لتأثيرها الإيجابي على جودة المراجعة.

6-5-3 مجالات البحث المقترحة

تأسيساً على نتائج الدراسة النظرية والتطبيقية السابق عرضها والتوصيات المنبثقة منها يمكن اقتراح بعض البحوث المستقبلية، ومنها:

- أثر تبني معايير المراجعة الدولية على المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية. مع التطبيق على الشركات المساهمة المسجلة بالبورصة المصرية.

- أثر تبني معايير المراجعة الدولية على المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية. مع التطبيق على الشركات المساهمة المسجلة بسوق المال السعودي.

- أثر تبني معايير المراجعة الدولية على المقدرة التقييمية لتقرير المراجعة. مع التطبيق على الشركات المساهمة المسجلة بسوق المال السعودي.
- أثر التخصص الصناعي لمكاتب المراجعة على المقدرة التقييمية لتقرير المراجعة. مع التطبيق على الشركات المساهمة المسجلة بالبورصة المصرية.
- أثر التخصص الصناعي لمكاتب المراجعة على المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية. مع التطبيق على الشركات المساهمة المسجلة بالبورصة المصرية.
- أثر الخصائص التشغيلية للشركات على المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية. مع التطبيق على الشركات المسجلة بالبورصة المصرية.
- أثر جودة المراجعة على المقدرة التقييمية لمعلومات مؤشرات الرقمنة. دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المسجلة بالبورصة المصرية.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

السواعي، خالد محمد. 2011. Eviews والقياس الاقتصادي. دائرة المكتبة الوطنية - الأردن.
متاح على: <http://www.dar-alketab.com>

الهيئة السعودية للمحاسبة والمراجعة. 2017. التحول إلى المعايير الدولية (المحاسبة والمراجعة).
(ابريل) متاح على: <https://socpa.org.sa>

رميلي، سناء محمد رزق. 2018. أثر جودة المراجعة المدركة ونوع رأى مراقب الحسابات على المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية: دراسة تطبيقية على الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية. مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، 2 (2): 201-259.

عتيق، إبراهيم محمد وتلالوه، محمد أحمد. 2016. أثر تطبيق معيار التدقيق الدولي رقم (700) المعدل والخاص بتقرير المدقق في تضيق فجوة التوقعات من وجهة نظر المستثمر الفلسطيني. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، 12 (2): 547-575.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

Abdollahi, A. Pitenoei, Y. and Gerayli, M. 2020. Auditor's report, auditor's size and value relevance of accounting information. *Journal of Applied Accounting Research*, 21 (4): 721-739

Acaranupong, K. 2021. International Financial Reporting Standards Convergence and Value Relevance of Accounting Information: Evidence from ASEAN. *Asian Journal of Business and Accounting*, 14 (2): 31- 68.

Agbodjo, S. Toumi, K. and Hussainey, K. 2021. Accounting standards and value relevance of accounting information: a comparative analysis between Islamic, conventional and hybrid banks, *Journal of Applied Accounting Research*, 22 (1): 168-193.

- Ahmadi, A. and Bouri, A. 2018. The accounting value relevance of earnings and book value: Tunisian banks and financial institutions. *International Journal of Law and Management*, 60 (2): 342-354.
- Almujamed, H. and Alfraih, M. 2020. Corporate governance and value relevance of accounting information Evidence from Kuwait. *International Journal of Ethics and Systems*, 36 (2): 249-262.
- Alnodel, A. 2018. The Impact of IFRS Adoption on the Value Relevance of Accounting Information: Evidence from the Insurance Sector. *International Journal of Business and Management*, 13 (4): 138-148.
- Alomair, A. Farley, A. and Yang, H. 2022. The impact of IFRS adoption on the value relevance of accounting information in Saudi Arabia. *Accounting and Finance*, 62 (2) June: 2839-2878.
- Al sherideh, N. and Al Shobaki, Y. 2019. The Impact of Implementing International Auditing Standard 700 (Reporting) in Developing Jordanian External Auditor Report Quality in Jordanian Commercial Banks. *Global Journal of Economics and Business*, 7 (3): 303-324.
- Aqel, S. 2014. Accounting and Auditing Independent Auditor's Report: Messages Conveyed and Implications. *Acta Universitatis Danubius: Oeconomica (AUDCE)*, 10 (5): 5-17
- Atmojo, R. and Sukirman. 2019. Effect of Tenure, Audit Specialization, and KAP's Reputation on the Quality of Audit Mediated by Audit Committees. *Accounting Analysis Journal*, 8 (1): 66-73.
- Badu, B. and Appiah, K. 2018. Value relevance of accounting information: an emerging country perspective. *Journal of Accounting & Organizational Change*, 14 (4): 473-491.

- Balagobei, S. 2018. Corporate governance and value relevance of accounting information of listed hotels and travels in Srilanka. *Asia-Pacific Management Accounting Journal*, 13 (2): 113- 126.
- Be´dard, J. Gonthier-Besacier, N. and Schatt, A. 2019. Consequences of expanded audit reports: evidence from the justifications of assessments in France. *A Journal of Practice & Theory (AAA)*, 38 (3): 23-45, August.
- Bilal, K. and Abdenacer, R. 2016. Intangibles and Value Relevance of Accounting Information: Evidence from UK Companies. *Jordan Journal of Business Administration*, 12 (2): 437- 485.
- Bryan, D. and Mason, T. 2020. Earnings volatility and audit report lag. *Advances in Accounting*, 51:1-9.
- Chen, B. Kurt, A. and Wang, I. 2020. Accounting comparability and the value relevance of earnings and book value. *Journal of Corporate Accounting & Finance (Wiley)*, 31: 82-98.
- Cordos, G. and Fulop, M. 2014. Audit reporting and corporate governance: links and implications. *SEA: Practical Application of Science*, II Issue 1 (3):146- 154.
- El-Diftar, D. and Elkalla, T. 2019. The value relevance of accounting information in the MENA region A comparison of GCC and non-GCC country firms. *Journal of Financial Reporting and Accounting*, 17 (3): 519-536.
- Fakhfakh, M. 2016. Understandability of unmodified audit report on consolidated financial statements: A normative and advanced study of the international normalization. *Cogent Business & Management*, 3: 1-25.

- Ferguson, A. Kean, S. and Pu'ndrich, G. 2020. Factors Affecting the Value-Relevance of Capitalized Exploration and Evaluation Expenditures Under IFRS 6. *Journal of Accounting, Auditing & Finance*, 36 (4): 802–825.
- Fuad, Januarti, I. Fahlevi, A. 2017. How the Mandatory IFRS Coverage and Conservatisms Determine the Value Relevance of Accounting Information: Empirical Evidence from Indonesia. *Journal of Accounting, Finance and Auditing Studies*, 3 (3): 31–73.
- Goicoechea, E. Gómez-Bezares, F. and Ugarte, J. 2021. Improving Audit Reports: A Consensus between Auditors and Users. *International Journal of Financial Studies*, 9 (25): 1–25.
- Gold, A. Gronewold, U. and Christiane Pott, C. 2012. The ISA 700 Auditor's Report and the Audit Expectation Gap – Do Explanations Matter? *International Journal of Auditing*, 16: 286–307.
- Grosu, M. Bogdan, L. and Istrate, C. 2020. The Quality of Financial Audit Missions by Reporting the Key Audit Matters. *Audit Financiar*, XVIII (1): 182–195.
- Gutierrez, E. Minutti-Meza, M. Tatum, K. and Vulcheva, M. 2018. Consequences of adopting an expanded auditor's report in the United Kingdom. *Review of Accounting Studies*, 23:1543–1587.
- Hayati, M. Yurniwati, A. and Putra, R. 2015. The effect of intellectual capital to value relevance of accounting information based on PSAK convergence of IRFS (Manufacture firms in Indonesia). *Procedia – Social and Behavioral Sciences*, 211: 999 – 1007.
- Husaini, Saiful, and Ilyas, F. 2019. The Substitution Role of Audit Committee Effectiveness and Audit Quality in Explaining Audit Report Lag. *Accounting and Finance Review Journal*, 4 (1): 28 – 37.

- IAASB. 2015. International Standard on Auditing (ISA) 570 (Revised), Going Concern. (January). From: <https://www.iaasb.org>.
- IAASB. 2015. International Standard on Auditing (ISA) 700 (revised), Forming an Opinion and Reporting on Financial Statements. (January). From: <https://www.iaasb.org>.
- IAASB. 2015. International Standard on Auditing (ISA) 701 (new), Communicating Key Audit Matters in The Independent Auditor's Report. (January). From: <https://www.iaasb.org>.
- IAASB. 2015. International Standard on Auditing (ISA) 720 (Revised), The Auditor's Responsibilities Relating to Other Information. (April). From: <https://www.iaasb.org>.
- Krismiaji, K. and Surifah, S. 2020. Corporate governance, compliance level of IFRS disclosure and value relevance of accounting information – Indonesian evidence. *Journal of International Studies*, 13(2): 191–211.
- Kuang, H. Li, H. Sherwood, M. and Whited, R. 2020. Mandatory Audit Partner Rotations and Audit Quality in the United States. *A Journal of practice & theory*, 39 (3): 161–184.
- Lawson, B. O'Hara, V. and Spencer, A. 2017. Updates and Comparisons Regarding Changes to the Audit Reporting Model in the United States, United Kingdom, and European Union. *Journal of Corporate Accounting & Finance*, July/August: 9–22.
- Lazarevska, Z. and Trpeska, M. 2016. The new audit report seen through the prism of the certified auditors – research in the Republic of Macedonia. *Economic Development*, 1–2: 91–114.
- Lennox, C. Schmidt, J. and Thompson, A. 2022. Why are expanded audit reports not informative to investors? Evidence from the United

- Kingdom. *Review of Accounting Studies*, from: <https://doi.org/10.1007/s11142-021-09650-4> (springer).
- Li, H. Hay, D. and Lau, D. 2019= Assessing the impact of the new auditor's report. *Pacific Accounting Review*, 31 (1): 110-132.
- McManus A. 2011. Introduction to Regression Models for Panel Data Analysis. *Indiana University*, available at <http://www.Indiana.edu>
- Ohlson, J.A. 1995. Earnings, book values, and dividends in equity valuation. *Contemporary Accounting Research*, 11(2) 661-687.
- Outa, E. Ozili, P. and Eisenberg, P. 2017. IFRS convergence and revisions: value relevance of accounting information from East Africa. *Journal of Accounting in Emerging Economies*, 7 (3): 352-368.
- Peixoto, E. and Martins, O. 2021. Value relevance of accounting and analysts' forecasts: does the emerging country's information environment matter? *Revista Contemporânea de Contabilidade, Florianópolis*, 18 (49): 162-177.
- Pérez, Y. Miñanob, M. and Vargas, M. 2021. Risk on financial reporting in the context of the new audit report in Spain. *Revista de Contabilidad Spanish Accounting Review*, 24 (1): 48-61.
- Prasad, P. Chand, P. 2017. The Changing Face of the Auditor's Report: Implications for Suppliers and Users of Financial Statements. *Australian Accounting Review*, 27 (83) Issue 4: 348- 367.
- Purswani, G. and Anuradha, P. S. 2017. Value Relevance of Accounting Information: An Empirical Study on Construction Companies Listed on Bombay Stock Exchange. *The IUP Journal of Accounting Research & Audit Practices*, XVI (2): 34- 42.

- Rahman, J. and Liu, R. 2021. Value relevance of accounting information and stock price reaction: Empirical evidence from China. *Accounting and Management Information Systems*, 20 (1): 5–27.
- Reid, L. Carcello, J. Li, C. and Neal, T. 2019. Impact of Auditor Report Changes on Financial Reporting Quality and Audit Costs: Evidence from the United Kingdom. *Contemporary Accounting Research*, 36 (3) Fall: 1501–1539.
- Robu, M. and Robu, I. 2015. The influence of the audit report on the relevance of accounting. *Procedia Economics and Finance*, 20: 562 – 570.
- Robu, M. and Robu, I. 2016. The value relevance of audit report under IFRS in the case of Romanian listed companies. *Entrepreneurship, Business and Economics: Eurasian Studies in Business and Economics*, 3 (2): from <http://www.springer.com>.
- Roca, F. 2021. The influence of mandatory adoption of IFRS in Argentina on value relevance of accounting information. *Journal of applied economics*. 24 (1): 154–172.
- Shamki, D. and Azhar Abdul Rahman, A. 2013. Does financial disclosure influence the value relevance of accounting information? *Education, Business and Society: Contemporary Middle Eastern Issues*, 6 (3/4): 216–232.
- Sharma, D. Tanyi, P. and Litt, B. 2017. Costs of Mandatory Periodic Audit Partner Rotation: Evidence from Audit Fees and Audit Timeliness. *Auditing: A Journal of practice & theory*, 36 (1), February: 129–149.
- Sherlita, E. 2019. Value Relevance of Accounting Information and Faithful Representation against Investment Decisions. *Global Business and Management Research: An International Journal*, 11 (1): Special Issue.

- Stewart, E. and Cairney, T. 2019. Audit report lag and client industry homogeneity. *Managerial Auditing Journal*, 34 (8): 1008-1028.
- Trepeska, M. Atanasovski, A. and Lazarevska, Z. 2017. The relevance of financial information and contents of the new audit report for lending decisions of commercial banks. *Accounting and Management Information Systems*, 16 (4): 455-471.
- Türel A. Taş, N. Genç, M. and Özden, B. 2017. Audit Firm Tenure and Audit Quality Implied by Discretionary Accruals and Modified Opinions: Evidence from Turkey. *Acta Universitatis Danubius: Oeconomica (AUDCE)*,13 (1): 187-196.

الملاحق

ملحق 1: اسماء الشركات (عينة البحث)

| م | القطاع | اسم الشركة | الاسم المتداول |
|----|-----------------|--|-----------------|
| 1 | الطاقة | شركة المصافي العربية السعودية | المصافي |
| 2 | الطاقة | شركة رابع للتكرير والبتر وكيموايات | بترورابع |
| 3 | الطاقة | الشركة الوطنية السعودية للنقل البحري | البحري |
| 4 | الطاقة | شركة الدريس للخدمات البترولية والنقليات | الدريس |
| 5 | المواد الأساسية | شركة تكوين المتطورة للصناعات | تكوين |
| 6 | المواد الأساسية | شركة الصناعات الكيماوية الأساسية | بى سى آى |
| 7 | المواد الأساسية | شركة التعدين العربية السعودية | معادن |
| 8 | المواد الأساسية | شركة اتحاد مصانع الأسلاك | أسلاك |
| 9 | المواد الأساسية | الشركة السعودية لأنابيب الصلب | انابيب السعودية |
| 10 | المواد الأساسية | شركة كيماويات الميثانول | كيماول |
| 11 | المواد الأساسية | الشركة الوطنية للبتر وكيموايات | بتروكيم |
| 12 | المواد الأساسية | الشركة السعودية للصناعات الأساسية | سابك |
| 13 | المواد الأساسية | شركة الأسمدة العربية السعودية | سافكو |
| 14 | المواد الأساسية | شركة التصنيع الوطنية | التصنيع |
| 15 | المواد الأساسية | شركة الجبس الأهلية | جيبسكو |
| 16 | المواد الأساسية | شركة الصناعات الزجاجية الوطنية | زجاج |
| 17 | المواد الأساسية | شركة اللجين | اللجين |
| 18 | المواد الأساسية | شركة تصنيع مواد التعبئة والتغليف | فييكو |
| 19 | المواد الأساسية | الشركة العربية للأنابيب | أنابيب |
| 20 | المواد الأساسية | شركة نماء للكيماويات | نماء للكيماويات |
| 21 | المواد الأساسية | الشركة الوطنية لتصنيع وسبك المعادن | معدنية |
| 22 | المواد الأساسية | شركة الزامل للاستثمار الصناعي | الزامل للصناعة |
| 23 | المواد الأساسية | المجموعة السعودية للاستثمار الصناعي | مجموعة السعودية |
| 24 | المواد الأساسية | شركة ينبع الوطنية للبتر وكيموايات | ينساب |
| 25 | المواد الأساسية | الشركة السعودية لصناعة الورق | صناعة الورق |
| 26 | المواد الأساسية | الشركة السعودية العالمية للبتر وكيموايات | سيكيم العالمية |
| 27 | المواد الأساسية | الشركة المتقدمة للبتر وكيموايات | المتقدمة |
| 28 | المواد الأساسية | شركة كيان السعودية للبتر وكيموايات | كيان السعودية |
| 29 | المواد الأساسية | شركة أسمنت حائل | اسمنت حائل |

| م | القطاع | اسم الشركة | الاسم المتداول |
|----|---------------------------|--|-----------------|
| 30 | المواد الأساسية | شركة أسمنت نجران | اسمنت نجران |
| 31 | المواد الأساسية | شركة اسمنت المدينة | اسمنت المدينة |
| 32 | المواد الأساسية | شركة أسمنت المنطقة الشمالية | اسمنت الشمالية |
| 33 | المواد الأساسية | شركة اسمنت ام القرى | اسمنت ام القرى |
| 34 | المواد الأساسية | شركة الاسمنت العربية | اسمنت العربية |
| 35 | المواد الأساسية | شركة اسمنت اليمامة | اسمنت اليمامة |
| 36 | المواد الأساسية | شركة الأسمنت السعودية | الأسمنت السعودي |
| 37 | المواد الأساسية | شركة اسمنت القصيم | اسمنت القصيم |
| 38 | المواد الأساسية | شركة اسمنت المنطقة الجنوبية | اسمنت الجنوب |
| 39 | المواد الأساسية | شركة اسمنت ينبع | اسمنت ينبع |
| 40 | المواد الأساسية | شركة اسمنت المنطقة الشرقية | اسمنت الشرقية |
| 41 | المواد الأساسية | شركة اسمنت تبوك | اسمنت تبوك |
| 42 | المواد الأساسية | شركة اسمنت الجوف | اسمنت الجوف |
| 43 | السلع الرأسمالية | مجموعة أسترا الصناعية | أسترا الصناعية |
| 44 | السلع الرأسمالية | شركة بوان | بوان |
| 45 | السلع الرأسمالية | شركة الصناعات الكهربائية | صناعات كهربائية |
| 46 | السلع الرأسمالية | شركة الخزف السعودي | الخزف السعودي |
| 47 | السلع الرأسمالية | شركة الكابلات السعودية | الكابلات |
| 48 | السلع الرأسمالية | شركة أيان للاستثمار | أيان |
| 49 | السلع الرأسمالية | شركة أميانتيت العربية السعودية | اميانتيت |
| 50 | السلع الرأسمالية | شركة البابطين للطاقة والاتصالات | البابطين |
| 51 | السلع الرأسمالية | الشركة السعودية لإنتاج الأنابيب الفخارية | الفخارية |
| 52 | السلع الرأسمالية | شركة الشرق الأوسط للكابلات المتخصصة | مسك |
| 53 | السلع الرأسمالية | الشركة السعودية للصادرات الصناعية | صادرات |
| 54 | الخدمات التجارية والمهنية | الشركة السعودية للطباعة والتغليف | طباعة وتغليف |
| 55 | الخدمات التجارية والمهنية | شركة الخطوط السعودية للتمويل | التمويل |
| 56 | النقل | الشركة السعودية للخدمات الصناعية | سيسكو |
| 57 | النقل | الشركة السعودية للنقل الجماعي (سابتكو) | سابتكو |
| 58 | النقل | شركة باتك للاستثمار والأعمال اللوجستية | باتك |
| 59 | النقل | الشركة المتحدة الدولية للمواصلات | بدجت السعودية |
| 60 | السلع طويلة الأجل | مجموعة السريع التجارية الصناعية | مجموعة السريع |
| 61 | السلع طويلة الأجل | الشركة السعودية للتنمية الصناعية | صدق |
| 62 | السلع طويلة الأجل | شركة العبد اللطيف للاستثمار الصناعي | العبد اللطيف |

| م | القطاع | اسم الشركة | الاسم المتداول |
|----|----------------------|---|------------------|
| 63 | السلع طويلة الأجل | مجموعة فتحي القابضة | مجموعة فتحي |
| 64 | الخدمات الاستهلاكية | مجموعة سير القابضة | سير |
| 65 | الخدمات الاستهلاكية | شركة مجموعة عبد المحسن الحكير للسياحة والتنمية | مجموعة الحكير |
| 66 | الخدمات الاستهلاكية | شركة دور للضيافة | دور |
| 67 | الخدمات الاستهلاكية | شركة المشروعات السياحية | شمس |
| 68 | الخدمات الاستهلاكية | شركة الخليج للتدريب والتعليم | الخليج للتدريب |
| 69 | الخدمات الاستهلاكية | شركة هرفي للخدمات الغذائية | هرفي للأغذية |
| 70 | الإعلام والترفيه | شركة تهامة للإعلان والعلاقات العامة | تهامة |
| 71 | الإعلام والترفيه | المجموعة السعودية للأبحاث والتسويق | الأبحاث والتسويق |
| 72 | تجزئة السلع الكمالية | شركة الحسن غازي إبراهيم شاكر | شاكر |
| 73 | تجزئة السلع الكمالية | الشركة المتحدة للإلكترونيات | إكسترا |
| 74 | تجزئة السلع الكمالية | الشركة السعودية لخدمات السيارات والمعدات | ساسكو |
| 75 | تجزئة السلع الكمالية | شركة جرير للتسويق | جرير |
| 76 | تجزئة السلع الكمالية | شركة فواز عبد العزيز الحكير وشركاه | الحكير |
| 77 | تجزئة الأغذية | شركة أسواق عبد الله العثيم | أسواق ع العثيم |
| 78 | تجزئة الأغذية | الشركة السعودية للتسويق | أسواق المزرعة |
| 79 | تجزئة الأغذية | شركة مجموعة أنعام الدولية القابضة | أنعام القابضة |
| 80 | إنتاج الأغذية | مجموعة صافولا | صافولا |
| 81 | إنتاج الأغذية | شركة وفرة للصناعة والتنمية | وفرة |
| 82 | إنتاج الأغذية | الشركة السعودية لمنتجات الألبان والأغذية (سدافكو) | سدافكو |
| 83 | إنتاج الأغذية | شركة المراعي | المراعي |
| 84 | إنتاج الأغذية | حلواني إخوان | حلواني إخوان |
| 85 | إنتاج الأغذية | الشركة الوطنية للتنمية الزراعية | نادك |
| 86 | إنتاج الأغذية | شركة القصيم الزراعية | جاكو |
| 87 | إنتاج الأغذية | شركة تبوك للتنمية الزراعية | تادكو |
| 88 | إنتاج الأغذية | الشركة السعودية للأسماك | الأسماك |
| 89 | إنتاج الأغذية | الشركة الشرقية للتنمية | الشرقية للتنمية |
| 90 | إنتاج الأغذية | شركة الجوف الزراعية | الجوف |
| 91 | إنتاج الأغذية | شركة جازان للتنمية | جازادكو |
| 92 | الرعاية الصحية | الشركة الكيمائية السعودية | الكيمائية |
| 93 | الرعاية الصحية | شركة المواساة للخدمات الطبية | المواساة |
| 94 | الرعاية الصحية | شركة دله للخدمات الصحية القابضة | دله الصحية |
| 95 | الرعاية الصحية | الشركة الوطنية للرعاية الطبية | رعاية |

| م | القطاع | اسم الشركة | الاسم المتداول |
|-----|-----------------------|--|-----------------|
| 96 | الرعاية الصحية | شركة الحمادي للتنمية والاستثمار | الحمادي |
| 97 | الأدوية | الشركة السعودية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية | سبيماكو |
| 98 | الاستثمار والتمويل | الشركة السعودية للصناعات المتطورة | متطورة |
| 99 | الاستثمار والتمويل | شركة عسير للتجارة والسياحة والصناعة | عسير |
| 100 | الاستثمار والتمويل | شركة الباحة للاستثمار والتنمية | الباحة |
| 101 | الاستثمار والتمويل | شركة المملكة القابضة | المملكة |
| 102 | الاتصالات | شركة الاتصالات السعودية | الاتصالات |
| 103 | الاتصالات | شركة اتحاد اتصالات | موبايلي |
| 104 | الاتصالات | شركة الاتصالات المتنقلة السعودية | زين |
| 105 | الاتصالات | شركة اتحاد عذيب للاتصالات | عذيب للاتصالات |
| 106 | المرافق العامة | شركة الغاز والتصنيع الاهلية | الغاز |
| 107 | المرافق العامة | الشركة السعودية للكهرباء | كهرباء السعودية |
| 108 | إدارة وتطوير العقارات | الشركة العقارية السعودية | العقارية |
| 109 | إدارة وتطوير العقارات | شركة طيبة القابضة | طيبة |
| 110 | إدارة وتطوير العقارات | شركة الرياض للتعمير | التعمير |
| 111 | إدارة وتطوير العقارات | إعمار المدينة الاقتصادية | إعمار |
| 112 | إدارة وتطوير العقارات | شركة البحر الأحمر لخدمات الإسكان | البحر الأحمر |
| 113 | إدارة وتطوير العقارات | شركة دار الأركان للتطوير العقاري | دار الأركان |
| 114 | إدارة وتطوير العقارات | شركة مدينة المعرفة الاقتصادية | مدينة المعرفة |